



PROVISIONAL
A/40/PV.85
6 December 1985
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والثمانين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الأربعاء ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥، الساعة ١٥ / ٠

الرئيس: السيد دي بينيس (إسبانيا)

نم: السيد ماكينا (نائب الرئيس) (ليستو)

— مسألة ناميبيا [٣٤] (تابع)

- (أ) تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا
(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(ج) تقرير الأمين العام
(د) تقرير اللجنة الرابعة
(هـ) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

85-64506/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)مسألة ناميبيا :

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/40/24)
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/40/23) (الجزء السادس) ، A/AC.109/824 و 825 و 826
- (ج) تقرير الأمين العام (A/40/687 و Add.1)
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/40/882)
- (هـ) مشاريع القرارات (A/40/24) (الجزء الثاني) ، الفصل الأول

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تتسم المناقشة بشأن ناميبيا هذا العام بأهمية خاصة . فقبل أن تختتم الدورة القادمة للجمعية العامة ستكون عشرون عاما قد مرت على بدء الاحتلال غير المشروع لهذا الاقليم ، وستكون منظمنا بجمعيتنا العامة قد قضت ٢٠ عاما من سنيها الأربعين مواجهة بالتحديات التي يمثلها ذلك الاحتلال لسلطتهما السياسية والمعنوية .

ومن الواضح انه مالم يكن هذا الانتهاك الخطير للنظام القانوني الدولي الذي يقع علينا واجب حمايته قد عولج بحلول الذكرى العشرين هذه سيكون الضرر الذي يلحق بمصداقية هذه المنظمة وسلطتها ضررا بالغا .

ولذلك السبب ، فان بيرو - تماشيا مع التزامها النضالي ازا هذه القضية - بعثت برئيس وزرائها لحضور سلسلة الاجتماعات الخاصة التي عقدها مجلس الأمن بشأن ناميبيا في حزيران /يونيه من هذا العام بمبادرة من بلدان عدم الانحياز ، وأعلنت هنا ان الوقت قد حان لاستئصال هذه البقية الدموية من بقايا الاستعمار والقهر وكل شكل آخر من أشكال الاخضاع أو السيطرة أو الاستغلال الخارجي ، التي ترتبط دائما ، بشكل أو باخر بنفس الظاهرة ، ظاهرة التمييز العنصري .

في الجلسة التذكارية لمجلس الأمن المعقودة في ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ كانت القضية المحددة الوحيدة التي أشار إليها وزير خارجية بيرو في بيانه قضية ناميبيا عندما قال ان :

" ترى بيرو أن الوقت قد حان للاستعاضة عن الاعراب عن الأسى باتخاذ التدابير التي يقتضيها الميثاق ، وفي ضوء عدم احترام قرارات المجلس فيما يتعلق بمسألة ناميبيا وغيرها من المسائل ، فمن الضروري أن تتخذ أقصى التدابير قوة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق لوضع حد للاحتلال غير المشروع لناميبيا الذي يعتبر أمرا مقبلا لحرية الانسان ، وبذلك يستعيد أعلى جهاز دولي مصداقته الى حد ما " . (S/PV.2608 ، ص ٥٣-٥٥)

وفي الأسبوع الماضي حفزنا هذا الاقتناع ، بالاشتراك مع دول غير منحازة أعضاء في مجلس الأمن ، على تقديم مشروع قرار يطالب بتطبيق جزاءات انتقائية الزامية منصوص عليها لمثل هذه الحالة في الفصل السابع من الميثاق . وقد تعرض مشروع القرار هذا لاستخدام حق النقض من جانب دولتين ، رغم جهودنا واستعدادنا للتوصل الى توافق بناءً ودينامي في الآراء ورغم الاستعداد له .

وبصفتي الحالية منسقا لبلدان عدم الانحياز في مجلس الأمن ، قلت في ذلك الوقت ، وأكرر هذا مرة أخرى اليوم ، أن مشروع القرار كان يتماشى مع تفسيرنا السيادي لمتطلبات استراتيجية سياسية في حالة ناميبيا ، وبالتالي ، فان أي حكم سلبي على مشروع القرار من أي طرف معني كان بالضرورة حكما ذاتيا .

لقد ثبتت رغبتنا في التفاوض وفي التوصل الى تفهم ثبوتا قاطعا من جانب الأغلبية العظمى اذ صوتت لصالح المشروع . الا ان التفاوض يعني التوصل الى التقارب في وجهات النظر المختلفة حيثما كان ذلك ممكنا ، وحينما لم تكن هناك اختلافات في الرأي لا يمكن التغلب عليها فيما يتعلق بالجواهر والمبادئ ، لكن الأمر لم يكن كذلك في هذه الحالة

وكان التوصل الى توافق في الآراء سينطوي على التخلي عن المبادئ والتراجع عن المواقف وهذا ما لن نفعله أبدا .

فبيروت تواصل الالاحاح ، سواء في الجمعية العامة أو مجلس الأمن ، لتطبيق جزاءات انتقائية الزامية تمكن من احراز تقدم صوب تحرير ناميبيا .

ان السرعة التي تفرضها علينا حاليا القوى المقاومة بطيئة للغاية . فعندما يتم تجاهل التحذيرات والمواعيد النهائية ، كما حصل بالفعل ، يجب أن تتبعها تدابير جديدة . وما كان كافيا بالأس لا يصبح كافيا اليوم ، ولا يمكن لأي تحسن يطرأ على المواقف السابقة في المحافل التي لا تدخل في نطاق الأمم المتحدة أن يملئ مسارا أو سرعة التاريخ ، كما هو محدد من جانب منظمنا .

ولقد قيل في المناقشة التي جرت في المجلس أن استخدام حق النقض ستفسره جنوب افريقيا خطأ على انه تأييد لها . ان الطريقة السليمة لتجنب اساءة التفسير ليست في تجنب القرارات وانما في تجنب استخدام حق النقض . ويجب ألا ننسى أثر هذه الممارسات لحق النقض على التفكير السياسي والأدبي في البلدان المعنية التي ترفض بقوة متزايدة كل يوم الفصل العنصرى الاستعماري ويقل لديها الاستعداد لقبول استمرار أحد في الابقاء على مواقف الماضي التي نريد جميعا ان نتركها وراءنا .

ان جنوب افريقيا ستكون مخطئة اذا اعتبرت ممارسة حق النقض هذه لصالحها كسبا لها على المدى البعيد ، لأننا واثقون من انها ستكون آخر ممارسة لحق نقض تسمح بها الحالة . وكما قلنا في عرضنا لمشروع قرار بلدان عدم الانحياز ، نظل على اقتناع بأن مشروع القرار هذا ، شأنه شأن مشاريع القرارات الأخرى ، سيولد حتما ، من خلال النهج ذى الاتجاهين : العمل والتعاضد عن العمل ، قوة دفع جديدة في التحرك الذى لا هوادة فيه صوب استقلال ناميبيا .

لقد القى كل طرف بأوراقه على المنضدة ، وبالتالي لم تعد مقارنة الجماهير للمواقف والسلوك تسمح بالمواقف المبهمة أو الارجاء ، وسيزداد ذلك الرفض للابتهام والتسويف من يوم الى يوم . وسيتعين علينا جميعا ان عاجلا وان آجلا ، ان يوضح كل منا بجلاء وبشكل نهائي في أى جانب يقف من هذه المسألة التي تهز الضمير القانونى والسياسي والاخلاقي للعالم .

وأود ، لذلك ، أن أكرر هنا نفس الكلمات التي انهيته بها بياني ، باسم بلدان عدم

الانحياز في تلك الجلسة التي عقدها مجلس الأمن :

A/40/PV.85

" نحن . . . نشق بأن تعاضم وعي جميع شعوب العالم بعدالة قضية ناميبيا التي لا تنكر، وقوة التاريخ التي لا ترحم، سيجعلنا نتغلب قريبا على الخلافات هذه ونحقق سوية نهاية الاحتلال الاشرعي لاقليم ناميبيا ونضمن نيله النهائي للحرية والاستقلال" . (S/PV.2629 ، ص ٣١)

السيد زويونكو (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان المجتمع الدولي ، اذ يحتفل بالذكرى الاربعين لانشاء الأمم المتحدة ، والذكرى الخاصة والعشرين لاعلان الأمم المتحدة التاريخي المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، المعتمد بمبادرة من الاتحاد السوفياتي يحق له أن يفخر بالمنجزات الهامة التي حققها خلال هذه الفترة في حل مشاكل تصفية الاستعمار . فمنذ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعلان انها الاستعمار ، نال ٥٦ بلدا من البلدان التي كانت مستعمرات سابقة أو اقاليم لا تتمتع بالحكم الذاتي استقلاله وأصبح عضوا على قدم المساواة في الأمم المتحدة .

الا انه ، بالرغم من هذه النجاحات الباهرة في انها الاستعمار ، لا يزال القضاء على بقايا الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري بكل اشكالها ومظاهرها من أولى مهام الأمم المتحدة .

ومن أشد مشاكل انها الاستعمار الحاحا وتطلبا للحل العاجل ، مسألة ضمان تحقق الاستقلال الحقيقي لناميبيا ، التي تخضع الآن لاحتلال النظام العنصري في جنوب افريقيا . وقد تكلم ممثلوا البلدان الافريقية وكثير من بلدان عدم الانحياز الاخرى عن هذه المسألة بما يكفي من الوضوح والاقناع .

وسيكون العام القادم العام العشرين منذ أنهت الأمم المتحدة بقرار من الجمعية العامة ، انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا - ذلك الانتداب الذي استخدمه نظام بريتوريا لاستعباد السكان المحليين وسلب الموارد الطبيعية للبلاد - وأخذت على عاتقها المسؤولية المباشرة عن حماية حقوق شعب ناميبيا ومصالحه وعن تحقيق استقلاله الحقيقي .

ومن المعروف ان الأمم المتحدة قامت في السنوات القليلة الماضية ، ولا سيما عن طريق مجلس الأمن ، والجمعية العامة ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، واللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار ، ببذل جهود متكررة ودؤوبة لايجاد حل عملي لهذه المشكلة وتحقيق اهدافها النبيلة . لكن الحالة الاستعمارية في ناميبيا لا تزال كما هي ، وقد وصل غليان الموقف في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية الى أقصى حد وده بحيث أصبح الموقف الآن متفجرا للغاية .

فالنظام العنصرى الاستعمارى في جنوب افريقيا يواصل احتلاله غير الشرعى لناميبيا واستغلاله لموارد الاقليم الطبيعية والبشرية ، ويرتكب اعمال ارهاب وقمع جسارة ضد الناميبين ، وعلى الأخص ضد أعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعى الوحيد لشعب ناميبيا . كما انه يقوم بزيادة عسكرة ذلك الاقليم المحتل ، ويستخدمه قسرا كرأس جسر لارتكاب أعمال العدوان المسلح على انغولا والدول المجاورة الأخرى ذات السيادة .

ان موقف الأمم المتحدة ازاء ناميبيا قد حدد من زمن بعيد ، وهو يحظى بتأييد جميع القوى التقدمية في العالم . وقد عبر عن هذا الموقف مرارا وبصورة واضحة ومحددة في كثير من قرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى وبإيجاز تتمثل جوهر ذلك الموقف في أن وجود ادارة جنوب افريقيا وقواتها العسكرية في اقليم ناميبيا يخالف قواعد القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة وأنه يجب انهاء ذلك الوجود دون شرط . فاستمرار نظام بريتوريا العنصرى في احتلاله غير الشرعى لناميبيا يمثل عملا عدوانيا ضد شعب ناميبيا وتحديا صارخا للأمم المتحدة .

فمسألة ناميبيا مسألة انهاء الاستعمار ، ولن تقبل أية محاولة لتحريف طبيعتها ان للشعب الناميبى الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا متحدة ، وفقا للقرار ١٥١٤ (د-١٥) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الذى اعتمدت فيه اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ونضال التحرر الوطنى الذى يخوضه الشعب الناميبى بكل ما هو متاح له من وسائل ، بما فيها القوة المسلحة

نضال شرعي وعادل ، ويستحق بالتالي التأييد التام من جانب الأمم المتحدة ، التي تتحمل مسؤولية خاصة عن نيل ناميبيا الاستقلال دون ابطاء .

وتحدد قرارات الأمم المتحدة الآتفة الذكر ، في مجموعها ، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣) و ٥٣٩ (١٩٨٣) بشكل واضح وتفصيلي ، الأساس السياسي للحل العادل لمشكلة ناميبيا ، وآلية ضمان انتقالها الى التنمية المستقلة . وللأسف ، ظلت هذه القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ، التي تقوم على أسس متينة ومعترف بها بشكل عام ، دون تنفيذ ، لأن المستعمرين في جنوب افريقيا لا يواصلون فحسب تجاهلهم الوقع لارادة المجتمع الدولي ، كما أفصح عنها بصراحة في هذه القرارات ، بل ويسعون ايضا بكل الوسائل المتاحة لهم الى تكريس سيطرتهم غير القانونية على الموارد البشرية والطبيعية لناميبيا .

(السيد زويونكو ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ان وثائق الأمم المتحدة وبيانات العديد من الوفود تتضمن سجلا للجرائم التي يقترفها هذا النظام اللانساني القائم على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وناميبيا ، والذي مازال بوسعه اعتراف هذه الجرائم عملا على اطالة أمد وجوده . ان طبيعة سياسة الفصل العنصرى والعمل الشنيع الذى يقوم به العنصريون في جنوب افريقيا قد ذكرا مرارا في المناقشة بشأن البند المتصل بالموضوع والدرج على جدول أعمال الجمعية العامة . وقد تبين في الأمم المتحدة ، منذ وقت طويل ، أن نظام جنوب افريقيا الاجرامى القائم على الفصل العنصرى لم يكن ليسعه أن يتجاهل المقررات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة هـذا التجاهل الصارخ ، ويواصل احتلاله غير الشرعى لناميبيا ، ويكثف أعمال العدوان المسلح التي يشنها ضد الدول الافريقية المستقلة ذات السيادة ، لولا أنه يتلقى الدعم بجميع أنواعه من بعض البلدان الغربية ، وقبل كل شيء من الولايات المتحدة واسرائيل . ومن المعروف تماما أن الطبيعة المتوافقة توافقا كاملا والوثيقة الترابط للطموحات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للأوساط الامبريالية في بعض الدول الغربية والنظام العنصرى في بريتوريا تكمن في أساس مواقفها وخطتها المتطابقة المتثلة في اعاقا التوصل الى تسوية للمشكلة الناميبية .

ومع ذلك ، فان أدوار الشركاء في هذا التحالف الشرير تتباين بعض الشيء ، ظاهريا . فبريتوريا تتذرع بمختلف الذرائع المختلفة المفضوحة والشروط المسبقة وغير ذلك من العقبات التي تضعها في طريق تنفيذ مقررات مجلس الأمن ، والولايات المتحدة وبعض البلدان الغربية الأخرى تستخدم ما تتذرع به بريتوريا استخداما نشطا لحماية النظام العنصرى من الجزاءات الدولية الفعالة ولغرض المزيد من الضغط على البلدان الافريقية للحصول على تنازلات اضافية . وفي الممارسة العملية ، يخدم " الارتباط البناء " الأفراض المحددة للمشاركين فيه ، وهي فرض حل من حلول الاستعمار الجديد على الأفارقة لمشكلة ناميبيا والجنوب الافريقي بمجموعه .

ويشاطر وفد بلادى تماما في النتيجة التي مفادها أن السبب الكامن هذه المرة

وراء عدم تنفيذ جميع مقررات الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وهيئات حركة عدم الانحياز ، الرامية الى تأييد المطالب العادلة والمشروعة للشعب المقهور في ناميبيا ، ليس الموقف التعويقي الذي ينتهجه عنصرى جنوب افريقيا فحسب ، بل أيضا السياسات والأعمال التي يقوم بها شركاؤهم في هذا " الارتباط البناء " .

ويتأكد هذا بوضوح من المحاولات المتواصلة من جانب الولايات المتحدة وجنوب افريقيا لاضفاء الصبغة الشرعية على المجموعات العميلة في ناميبيا التي نصبت على شكل مايسى بالحكومة الانتقالية المؤقتة ، وايجاد نوع من الربط أو التوازي بين استقلال ناميبيا ومسائل غربية لا صلة لها بالموضوع ، والاصرار على " التبادلية " . ان بعض البلدان الغربية اعتمادا على رغبة الشعوب الافريقية في أن تعيش في ظل ظروف يسودها السلم والاستقرار ، تستخدم نظام بريتوريا لممارسة الضغط المكشوف على بلدان القارة الافريقية عملا على زيادة تفاقم الحالة العامة في الجنوب الافريقي وابعاد مسألة ناميبيا عن الأمم المتحدة وحسمها لصالح تلك البلدان الغربية . وتحقيقا لهذه الغاية وتبريرا لتدخلها في الشؤون الداخلية للبلدان الافريقية المستقلة في المنطقة ، وفي نفس الوقت للتقليل من أهمية كفاحات التحرر الوطني التي تخوضها شعوب الجنوب الافريقي ، يعتمد نظام بريتوريا وحماته المباشرون باستمرار الى ترويح القصة المطفقة القائلة بأن حالة الصراع في هذه المنطقة ، وخاصة الحالة في ناميبيا ، ليست الا عنصرا من عناصر المواجهة بين الشرق والغرب .

وازاء هذه المناورات والخدع التي تلجأ اليها القوى المتحدة للعنصرية والامبريالية ، والتي تشكل خطرا كبيرا على مصير ناميبيا واستقلال الدول الافريقية ، يتعين على الأمم المتحدة ، بصورة حتمية ، أن تتخذ خطوات من شأنها أن تفرض ضغطا مستمرا وثابتا ومتزايدا على جنوب افريقيا وحماتها لارغامهم على تنفيذ مقررات مجلس الأمن ، وجعلهم يأخذون في اعتبارهم رغبة ومطالب شعب ناميبيا والغالبية العظمى من دول العالم . ومن الأمثلة على التدابير الحقيقية والفعالة التي يمكن أن تتخذ ضد النظام العنصرى في بريتوريا في هذه المرحلة ، فرض الجزاءات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من

ميثاق الأمم المتحدة . ان تطبيق مجلس الأمن لتلك الجزاءات اجراء ما انفكت الدول الافريقية والعديد من الدول الأخرى تؤيده ، بما فيها جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية . والحجة التي تستخدمها الدول الغربية في محاولتها تجنب توقيع الجزاءات على جنوب افريقيا بالادعاء بأن الجزاءات لن يكون لها تأثير حقيقي على نظام الفصل العنصرى ، حجة يتعذر الدفاع عنها . فلو لم تكن هذه الجزاءات تشكل خطرا حقيقيا على العنصرين فسي جنوب افريقيا لما كانت الولايات المتحدة والبلدان الغربية الأخرى قد عارضت توقيعها بكل هذا العناد واستخدمت في ذلك حق النقض في مجلس الأمن ، كما فعل مثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الاسبوع الماضي .

ووفد بلاوى يرى أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تدين اداة قاطعة ما تفعله بعض الدول الغربية في جهودها للالتفاف حول المقررات التي اتخذتها بالفعل بشأن فرض الجزاءات على جنوب افريقيا ، ويتعين عليها ، فضلا عن ذلك ، أن تتخذ تدابير اضافية عاجلة للتغلب على معارضة تلك الدول لاتخاذ مجلس الأمن مقرا بشأن فرض جزاءات الزامية شاملة ضد نظام بريتوريا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، شأنها شأن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، تؤيد بثبات واصرار تمكين الشعب الناميبي بشكل عاجل من اعمال حقه الثابت في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطنى ، في اراضي ناميبيا الموحدة ، بما فيها خليج والفيش والجزر المشاطئة . كما تؤيد الانسحاب الفورى الكامل وغير المشروط لجميع قوات وادارة جنوب افريقيا في ناميبيا . كما تؤيد نقل جميع السلطات الى شعب ناميبيا عن طريق سوابو ، التي تعترف بها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي .

وتؤيد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تأييدا تاما المطالبة المتزايدة بوضع حد للاحتلال غير الشرعى لناميبيا من جانب النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، ولمختلف المناورات المستخدمة لعاقة تسوية المشكلة الناميبية . وتؤيد تأييدا تاما المطالبة بأن

(السيد زوينكو ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

يمنح الاستقلال الحقيقي على الفور لناميبيا وشعبها وفقا للمقررات ذات الصلة الصادرة عن
الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة ، بمجموعها ، بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .
لقد كنا ، ولا نزال ، نساند المقاتلين من أجل الحرية الذين يكافحون لتخليص
الجنوب الافريقي من الاستعمار والعنصرية . ووفد بلادى يؤيد مناشدة الأمم المتحدة للمجتمع
الدولي بتقديم كل أنواع المساعدة للدول الافريقية في خط المواجهة ، في جهودها من أجل
الدفاع عن استقلالها الوطني وسلامتها الاقليمية في وجه الانتهاكات العدوانية التي يرتكبها
المستعمرون العنصريون في بريتوريا .

السيد افوونو (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أثناء هذه الدورة،

احتفلنا بالذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة ، وكذلك بالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . لكن مسألة ناميبيا لاتزال واحدة من أخطر القضايا التي تناقش . وتبين التقارير المطروحة علينا الآن أنه لا يوجد أى دليل على أنه قد أحرز أى تقدم منذ الدورة الأخيرة فيما يتعلق بانهاء استعمار ناميبيا . وقد وجد الأمين العام نفسه مضطرا الى أن يبلغ ، في تقريره الأخير المقدم الى مجلس الأمن :

" بعدم احراز تقدم في [مناقشاته] الأخيرة مع حكومة جنوب افريقيا بشأن

تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) " . (S/17442 ، ص ١٢) .

ان هذا التعليق محزن على سجل الأمم المتحدة ، الجدير بالشناء لولا ذلك ، في عملية تصفية الاستعمار . ان التأخير في تحقيق استقلال ناميبيا مؤلم بشكل خاص لأن ناميبيا كانت ولا تزال مسؤولية فريدة من مسؤوليات الأمم المتحدة . وان آمال وطموحات الشعب الناميبى ، الذى عانى الأمرين تحت السيطرة الاستعمارية لأكثر من مائة سنة ، في تقرير المصير والاستقلال لم تتحقق حتى الآن بسبب قعود هذه المنظمة عن اتخاذ الاجراء المناسب . ورغم أن الجمعية العامة في ١٩٦٦ ألغت ، في القرار ٢١٤٥ (د-٢١) انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، وأن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا المنصوص عليها فى قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تمخضت عن مفاوضات مطولة ، لم تشر جهود الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار بسبب المناورات الناجحة التي قامت بها جنوب افريقيا وتعنتها وتشبثها بسيطرتها على ناميبيا .

واليوم تظل آفاق تنفيذ خطة ناميبيا حالكة للغاية . وفي نفس الوقت ، تظل الحالة

في الاقليم على خطورتها وتهدد السلم والأمن الدوليين ؛ وبالتالي فانها تستدعي الاجراء الحاسم من مجلس الأمن بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ردا على السياسات التي ينتهجها ذلك النظام .

ففي ناميبيا نفسها ، واصل النظام العنصرى حملة الارهاب مطلق العنان ضد

الشعب الناميبى . وقد قدم السيد تويغو جا تويغو ، الأمين العام للمنظمة الشعبية لافريقيا

الجنوبية الغربية (سوابو) ، في كلمته ، صورة واضحة المعالم للحالة السائدة في ذلك الاقليم : من زيادة عسكرية ناميبيا والتمادي في أعمال الوحشية والاعتقال والتعذيب والقتل والاختفاء التي يتعرض لها الناميبيون . وبالإضافة الى ذلك أعلنت جنوب افريقيا شتى أجزاء ناميبيا كمناطق أمنية مزعومة بهدف التفطية على جرائمها ضد الشعب النامبي وعلى الوضع العسكري الحقيقي في ذلك الاقليم .

ان الموارد الطبيعية لناميبيا تنهب نهبا هائلا على يد جنوب افريقيا العنصرية ، بالتواطؤ مع أصدقائها ، بما يتعارض والمرسوم رقم ١ . وقد سلط تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وجلسات الاستماع التي عقدتها مؤخرا اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية الأضواء على التجاهل الفاضح لمصالح الشعب النامبي المشروعة من قبل الشركات عبر الوطنية التابعة لبلدان غربية معينة . فهذه الأنشطة ، مقرونة بسياسات التعاون مع جنوب افريقيا ، تضيء الشرعية على احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا وتشجعها على مواصلته . لذلك فانه من واجب كل الدول الأعضاء تنفيذ المرسوم رقم ١ ومن واجب الجمعية العامة أن تؤمن : أولا ، أن تنهي فروع جميع الشركات الأجنبية أنشطتها وأعمالها التجارية في ناميبيا الا اذا كانت الشركة الأم قد أبرمت عقودا أو دخلت في ترتيبات ملائمة مع مجلس ناميبيا ؛ ثانيا ، ان تسلم الشركات عبر الوطنية الى مجلس ناميبيا العائد المالي من بيع الموارد الطبيعية المستخرجة في ناميبيا أو من صفقات أخرى متعلقة بذلك لايداعه في حساب يوضع تحت تصرف ناميبيا المستقلة في المستقبل ؛ ثالثا ، ألا تدفع الشركات عبر الوطنية ضرائب أو رسوم أو أية مبالغ أخرى على شكل ايجار اقتصادي لحكومة جنوب افريقيا فيما يتعلق بأنشطتها التجارية في ناميبيا ؛ رابعا ، أن يتخذ مجلس ناميبيا الاجراء المناسب ليستعيد من الشركات عبر الوطنية المدفوعات المقدمة الى جنوب افريقيا منذ ١٩٦٦ ، بصرف النظر عن المدفوعات التي قدمتها الى الدولة المحتلة ؛ وخامسا ، أن يحظر استيراد الموارد الطبيعية من ناميبيا أو معالجتها أو عقد صفقات بشأنها ما لم يأذن بذلك مجلس ناميبيا .

هذه التدابير ستكفل لشعب ناميبيا حقه في التمتع بموارده الطبيعية عندما يحرز

استقلاله .

وفي منطقة الجنوب الافريقي ، واصل النظام العنصرى انتهاج سياسة عدوانية قائمة على التدخل والتخريب بتقديم مساعدة هائلة لقطاع الطرق ، وباستخدام اقليم ناميبيا قاعدة لانطلاق الهجمات المسلحة ضد الدول المجاورة ، في محاولة منهجية لارهابها واجبارها على القبول به شرطيا في المنطقة ، وارغامها على نبد سوابو ، الممثل الأصيل الوحيد للشعب الناميبى . وسياسة " الارتباط البناء " التي تتبعها الولايات المتحدة مع جنوب افريقيا والتي اکتملت بالغاء تعديل كلارك قد شدت في الحقيقة من أزر النظام العنصرى في مواصلة سياساته العدوانية . وفي هذه السنة وحدها ، انعقد مجلس الأمن عدة مرات لبحث شكاوى أنغولا وبوتسوانا ضد اعتداءات جنوب افريقيا العنصرية . وان مواصلة تقديم المزيد من المعونة السرية والعلنية ليونيتا والعصابات المماثلة الأخرى ، على النحو الذى أوردته الصحافة ، تؤدى الى تدهور الحالة في تلك المنطقة .

ليس هناك أى دليل على أن جنوب افريقيا مستعدة للتخلي عن ناميبيا . فجنوب افريقيا نجحت باستمرار رغم ادانة ورفض المجتمع الدولي لها ، في اتمام مسألة الربط : وهي ذريعة اختلقت لها لوضع المسألة الناميبية في اطار تناحر الشرق والغرب وكقطع الطريق على أى تحرك صوب تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

والتجميع الأخير لزمرة من العملاء في حزيران /يونيه من هذا العام لتشكيل " حكومة انتقالية " في تجاهل لادانة ورفض المجتمع الدولي مرآة تعكس بوضوح موقف جنوب افريقيا . وفي غضون ذلك ، تنخرط جنوب افريقيا بنشاط في حملة دعائية واسعة النطاق تعطي الانطباع الكاذب بأنها مستعدة للتعاون مع الأمم المتحدة في السعي الى تسوية تفاوضية لمسألة انهاء استعمار ناميبيا . وفي رسالة وجهها النظام العنصرى مؤخرا الى الأمين العام يعمد النظام ، في نفس السياق الذى يحدد فيه اختياره للنظام الانتخابي الذى اختار تطبيقه في ناميبيا - وهو المسألة الوحيدة المعلقة منذ ١٩٨٢ - الى مواصلة التشكيك في حيادة الأمم المتحدة ، والاصرار على انسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط مسبق لتنفيذ خطة الأمم المتحدة . ومناورات النظام العنصرى هذه لم تكن مفاجأة للكثير من الوفود ، فهي تعبير متواصل عن افتقاره الى الجدية وسوء نيته فيما يتعلق بتنفيذ خطة الأمم المتحدة .

لذلك ندين ونرفض انشاء جنوب افريقيا العنصرية وتشغيلها لما يسمى بالمكاتب الاعلامية لناميبيا في بعض البلدان الغربية ، بهدف اضافة الشرعية على مؤسساتها العميلة في ناميبيا وخاصة ما يسمى بالحكومة المؤقتة ، ونطالب باغلاقها فورا . ولم يكن نظام جنوب افريقيا العنصرى ليوصل اظهر كل هذا التعنت والرياء الصفيق لو لم يكن يعول على التشجيع والدعم اللذين يلقاها من أصدقائه الأقوياء المستعدين للذهاب الى أمد مدى في حمايته من أية اجراءات عقابية ، بسبب مصالحهم الخاصة الأنانيسة .

ان الاستمرار في اساءة استخدام حق النقض الذي مارسه في مجلس الأمن في الاسبوع الماضي ، عضوان دائمان هما أيضا عضوان في فريق الاتصال الغربي ، في محاولة مستيئسة لحماية جنوب افريقيا من أن تفرض عليها العقوبات الالزامية الانتقائية ، ليس من شأنه تشجيع ذلك النظام فحسب ، بل واعطاء الانطباع بأن تلك البلدان راضية عن استمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا وعن مواصلة نهب الموارد الطبيعية لذلك الاقليم .

وأوغندا لم تكن لديها أية أوهام مطلقا بشأن نوايا العنصريين ازاء ناميبيا . كما رفضنا أن نتفهم وأن نتقبل انتهاج بعض الدول الاعضاء لسياسة صداقة مع جنوب افريقيا . فليس من شأن هذه العلاقات سوى اضافة المصداقية على سياسات ذلك النظام . وكان رأينا أنه لا يمكن احراز أى تقدم بغير اتخاذ هذه المنظمة لاجراء حاسم بفرض عقوبات الزامية وشاملة على جنوب افريقيا .

ونحن ندين الاصرار على ربط تصفية الاستعمار من ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . ونرى أن ناميبيا لا تزال مسؤولة لتحطها الامم المتحدة وحدها ، ويجب على مجلس الامن أن ينهض فورا بمسؤوليته فيما يتعلق بذلك الاقليم . ولذا ، ندعو كل الدول الاعضاء في مجلس الأمن أن تقبل التوافق الدولي في الآراء بشأن اعتماد عقوبات الزامية وشاملة ضد جنوب افريقيا . والى ذلك الحين ، يجب على الجمعية العامة

أن تؤيد بلا تحفظ توصيات مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الواردة في الوثيقة
A/40/24 (الجزء الثاني) .

هل لي في هذا المنعطف أن أشيد بمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، السلطة
القانونية المسؤولة عن ادارة ناميبيا ، والذي اضطلع بمسؤولياته بحس من الالتزام العميق
وكفاءة عالية ؟ فوفدى يلاحظ بارتياح ان العمل الذي قام به المجلس للنهوض بمصالح
ناميبيا وشعبها المضطهد اعداد الاستقلال لا يزال كالعهد به عملا بارزا . وفي هذا
الصدور ، يشيد وفدى اشارة خاصة بالسفير نويل سنكلير رئيس مجلس الامم المتحدة
بالانابة ، وبالمفوض السامي لناميبيا لما يبذلانه من جهود ويبديانه من تفان في اعداد
ناميبيا لبناء دولتها .

وختاما ، أود أن اثني على دول خط المواجهة لدعمها الثابت للكفاح التحرري
في الجنوب الافريقي بالرغم من المصاعب الجسيمة التي تواجهها . كما اغتنم هذه الفرصة
لأؤكد مجددا تضامن اوغندا ، حكومة وشعبا ، مع شعب ناميبيا في كفاحه العادل من
أجل الاستقلال بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الحقيقي
الوحيد .

السيد نيامدو (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد

منغوليا أن يعرب ، مرة اخرى ، عن موقفه من مسألة ناميبيا في هذا المنعطف حيث تفرض
الحالة المتردية وعدم الاستقرار الناشئين عن الاضطلال وأعمال العدوان المتكررة والمنظمة
التي يقترفها نظام الفصل العنصري ، تهديدا خطيرا على سلم المنطقة وعلى السلم والأمن
الدوليين .

وكما أوضح الرفيق جامبين باتمونك رئيس المجلس الاعلى لخووال الشعب العظيم
لجمهورية منغوليا الشعبية ، في رسالته للمشاركين في الاجتماع الاحتفالي بمناسبة الذكرى
الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

" ان النظام العنصرى فى برىٲوريا وحماته الابهرياليين يخرىون بعناد امكانيات منح الاءتقلال لشعب ناميبيا واعطاء حقون متكافئة للسكان الاصليين فى جنوب افريقيا ، وينتهجون سياسة ارهاب الدولة ضد الدول المجاورة ويتحدون الام المتحدة والرأى العام العالمى " .

ومن الناحية التاريخية ، أيد شعب منغوليا ، الذى تحمل فى الماضى نير الاءتعمار وآثاره الوخيمة ، تأييدا دائما ، وسيظل يؤيد النضال العادل للبلدان والشعوب المستعمرة من أجل اءتقلالها الوطنى وحرىتها .

وترى جمهورية منغوليا الشعبية ان الام المتحدة تتحمل المسؤلية الاولى عن ناميبيا وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د-٢١) المتخذ فى ١٩٦٦ . ولذا ، يتعين على الام المتحدة ان تضمن حصول ناميبيا على الاءتقلال الحقيقى على وجه السرعة . ومن الملائم تماما بالنسبة للام المتحدة فى هذا العام الذى يوافق الذكرى الخامسة والعشرين لاءتماد الجمعية العامة لاءعلان منح الاءتقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والذكرى الاربعين لانشاء الام المتحدة ، أن تتخذ تدابير فعالة ومحددة لا رغام جنوب افريقيا على الاءتثال للقرارات والمقررات الخاصة بناميبيا . كما يجب ان تضع نصب عينينا أن هذا العام يوافق العام الاربعين فى جهود الام المتحدة لتحقيق الاءتقلال لذلك الاءتليم .

ان الام المتحدة قد بذلت قصارى جهدها للوفاء بمسؤليتها ازاء ناميبيا . لكننا نلاحظ ان مجلس الأمن قد منع من اءخاذ اجراءات فعالة ضد جنوب افريقيا ممارسة لمسؤلياته بموجب الباب السابع من ميثاق الام المتحدة بسبب ممارسة حق النقض من جانب بعض الاءضاء الدائمين فى مجلس الأمن . فى الاسبوع الماضى ، قامت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بممارسة حق النقض فى مجلس الأمن ضد مشروع القرار الذى قدمته البلدان غير المنحازة الاءضاء فى جلسة مجلس الأمن والذى طالب بفرض عقوبات انتقائية الزامية على جنوب افريقيا . ويوضح ذلك مرة أخرى ، النهج المعرقل الذى ينتهجه هذان البلدان فيما يتعلق بهذه القضية .

A/40/PV.85

23-25

وترى جمهورية منغوليا الشعبية ان اقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا ، محاولة من جانب نظام جنوب افريقيا ترمي الى عرقلة تنفيذ خطة الام المتحدة لاستقلال ناميبيا كما يقضي قرار مجلس الام من ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتدين حكومة جمهورية منغوليا الشعبية بقوة ، وترفض أية محاولة تقوم بها جنوب افريقيا لغرض ما يسمى بالتسوية الداخلية في ناميبيا ، وتعتبر ان هذا الاجراء باطل ولاغ وغير قانوني ، وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٩ (١٩٧٨) .

وقد أعلنت الام المتحدة مرارا وتكرارا أن احتلال جنوب افريقيا لناميبيا عمل غير شرعي . وبالتحديد لارادة المجتمع الدولي ، ظلت بريتوريا مصرة على احتلالها لذلك الاقليم ، يشجعها على ذلك دعم حلفائها الغربيين ولا سيما الولايات المتحدة . وما برح ذلك النظام يعمل على اخضاع شعب ناميبيا من خلال اعمال القمع الوحشي والقتل العمد والاعتقال التعسفي والاحتجاز . وما زالت الشركات الغربية عبر الوطنية وجنوب افريقيا تواصل استنزاف الموارد الطبيعية لذلك الاقليم واستغلالها بأبشع صورة ، بالانتهاك الصارخ لقرارات الام المتحدة ومقرراتها . وعملا على ترسيخ احتلالها غير المشروع لذلك الاقليم والسيطرة عليه ، تواصل بريتوريا عسكرة ناميبيا بصورة شاملة ومكثفة . فضلا عن ذلك ، يواصل النظام العنصرى استخدام اقليم ناميبيا كمنطلق لارتكاب اعمال العدوان والتخريب ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة ذات السيادة .

وتعرب منغوليا عن رفضها القاطع لأية تكتيكات تسوية ، وترفض سياسة ربط استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة لا علاقة لها بالموضوع ، بما في ذلك انسحاب القوات الكوبية الأهمية من أنغولا . والواقع ان غالبية الدول قد أدانت مفهوم الربط اذانة قاطعة ، ورفضته رفضا تاما .

وبالنظر الى مواصلة الحكم العنصرى في جنوب افريقيا تخريب الجهود التي تبذلها الام المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا ، تؤيد جمهورية منغوليا الشعبية تأييدا تاما مطالبة الاغلبية العظمى من الدول بفرض عقوبات الزامية شاملة على نظام بريتوريا العنصرى طبقا لما ينص عليه الفصل السابع من الميثاق .

وختاما ، يود وفدى ان يعرب عن تأييده لجهود الامين العام ومجلس الامم المتحدة لناميبيا ولجنة ال ٢٤ الخاصة ، على ما يبذل من جهود للتوصل الى حل فوري لمسألة ناميبيا بما يخدم المصالح الحقيقية لشعبها . ويشيد بلدى أيضا بالدور الهام الذى تلعبه حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية في هذه القضية . ويؤكد وفدى ، من جديد ، تضامن منغوليا ، حكومة وشعبا ، مع شعب ناميبيا في كفاحه البطولي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الشرعي الحقيقي الوحيد .

السيد ويجيور داني (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان عام ١٩٨٥ عام الاحتفالات : فقد انقضت اربعون عاما منذ انشاء الامم المتحدة ، وخمسة وعشرون عاما منذ اعتماد القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذى يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وسيوافق العام المقبل ، ١٩٨٦ ، الذكرى السنوية العشرين لانتهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . ويود المجتمع الدولي ان يرى الاسم المتحدة تتخذ ما هو أفضل من مجرد ابداء الملاحظات الرمزية عن تلك الاحتفالات . ان مسألة ناميبيا التى نناقشها الآن ينبغي الا تظل على جدول الاعمال الدولي ، بل يجب ان يكتفى بالقاء الاضواء عليها للاحتفال بها في طقوس اجتماعاتنا التذكارية . ان السيد تويوجا تويغو ، الامين العام للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا ، في بيانه عن استقلال ناميبيا امام مجلس الامن في الاسبوع الماضي أعلن أن :

" الأوان قد فات ، والحق يقال ان التأخير أصبح أمرا لا يطاق . ومرة أخرى نقول كفى كفى " . (S/PV.2624 ، ص ٢٨٠) .

ان السيد خافيير بيريز دى كوييار الامين العام ، جدير بأن يحظى بتأييدنا الكامل لكل الجهود التى بذلها ، سواء شخصا أو من خلال ممثليه ، من أجل تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يمثل الخطة الوحيدة الفعالة لاستقلال ناميبيا .

وبعد مرور سبع سنوات على اعتماد المجلس لذلك القرار بالاجماع ، وقبله من جانب سوابو ونظام جنوب افريقيا ، مازالت تلك الوثيقة سارية المفعول . ومع ذلك ، اعترف الامين العام في تقريره الى مجلس الامن صراحة :

" بعد م احرارز تقدم في [مناقشاته] الاخيرة مع حكومة جنوب افريقيا بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) " (S/17442 ، الفقرة ١٢) .

وقد بحث مجلس الامن الحالة في ناميبيا في الاسبوع الماضي ، ولا أنوى استعراض تلك المناقشات . ومع ذلك أود أن أشير الى اربعة عوامل اساسية تتسم بالأهمية البالغة بالنسبة لنا جميعا .

اولا ، مازالت جنوب افريقيا تواصل احتلالها غير المشروع لناميبيا . ومازالت تواصل قمع شعب ناميبيا دون هداية ، كما يسجل تقرير مجلس ناميبيا اعمال الملاحقة المستمرة والاحتجاز والتعذيب والقتل العمد للمدنيين الابرياء ، وتشريد مجتمعات محلية بأسرها بخلاف مختلف الممارسات اللاانسانية الاخرى .

ثانيا ، مازالت جنوب افريقيا متصلبة في موقفها تماما ، ولا تقبل ، فيما يبدو أى من هذه النداءات الدولية التي تنهال عليها ، بل تسعى برغم ذلك الى عرقلة العطية الرامية الى استقلال ناميبيا من خلال اختلاق ذرائع مختلفة واللجوء الى ماطلات وتسويات ، بما في ذلك ربط استقلال ناميبيا بمسألة القوات الكوبية في انغولا وهي العطية التي تلقى الرفض الآن .

ثالثا ، لقد كثف النظام العنصرى من عسكري ناميبيا ، حيث وصل عدد القوات التي يحتفظ بها هناك الى ما يزيد على مائة الف جندي ، اى ما يوازي نسبة ١ الى ١٢ من سكان ناميبيا المدنيين . هذا هو الموقف الذى جعل مسؤول العلاقات الخارجية في منظمة سوابو يصف ناميبيا بأنها " قلعة مسلحة " .

وأخيرا ، فان اقليم ناميبيا الاسير يستخدم كمرأس جسر للعدوان على السدول الافريقية المستقلة ، مما يؤثر تأثيرا عكسيا على استقرار المنطقة وتنميتها السلمية ، ويهدد السلم والأمن الدوليين .

وبينما تجرى تعبئة الرأي العام العالمي على نحو متزايد ضد الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، وفي حين يتخذ عدد من البلدان اجراءات طوعية ضده ، بما في ذلك بلدان من الغرب ، لا تبشر التطورات في جنوب افريقيا ذاتها بأى أمل في حدوث أى تغيير جذرى في موقف جازب ذلك النظام .

وقد اعتمد رؤساء الحكومات في الكومنولث الذين اجتمعوا في جزر البهاما خلال الشهر الماضي اتفاقا خاصا بشأن الجنوب الافريقي اعطوا فيه :

" ان رفض جنوب افريقيا المستمر لالغاء الفصل العنصرى واحتلالها غير المشروع لناميبيا وعدوانها على جيرانها هي عوامل تشكل تحديا خطيرا لقيم ومبادئ الكمنولث . . . "

وفي اجتماع سابق للكمنولث في نيودلهي ، اعرب عن الرأى القائل بأنه :

" ليس هناك ما يمكن ان يؤدي الى ايجاد حل عادل ودائم للحالفة المتفجرة السائدة في الجنوب الافريقي سوى استئصال شأفة الفصل العنصرى واقامة حكم الاقلية على أساس ممارسة الشعب باسره ممارسة حرة ونزيهة لحق الانتخاب الشامل للبالغين " (٨/40/817 ، ص ٦) .

ان موضوع الكفاح المسلح ضد جنوب افريقيا العنصرية قد نوقش في مجلس الامن وفي الجمعية العامة ، واللجوء الى السلاح يمكن ان ينبع من طرفين اساسيين . اولاً ، وكما هي الحال في جنوب افريقيا ، يمكن ان ينبع من معطيات لا يمكن ان يكون في ظلها مجال للحسم السلمي للمشكلة او ، بمعنى آخر ، عندما تكون هناك قضية عادلة كهذه القضية لا يتاح في فمارها للكفاح المشروع للاقلية ضد الاقلية العنصرية ، سبيل سلمي لمعالجة المشكلة . ومن ناحية اخرى يمكن أن يستعمل العنف كوسيلة يجرى اختيارها لاحداث تغييرات عندما لا تتمتع هذه التغييرات بدعم الاقلية بها . والعنف في مثل هذه الحالات ليس الملجأ الأخير ، لكنه ممارسة ترفض الاساليب السلمية لأن استعمال مثل تلك الاساليب السلمية لا يمكن ان يؤدي الا الى افتقار الذين ينادون باستخدام العنف الى التأييد . وفي ناميبيا وجنوب افريقيا ، تحبط الطموحات المشروعة للاقلية في تقرير المصير والاستقلال الاقلية التي تستخدم العنف بينما تدن لكفاح الاقلية التي ليس امامها من بديل سوى التعبير عن شكواها .

ان العنف واراقة الدماء والخسائر في الارواح كلها امور يجب تفاديها . فالعنف واراقة الدماء يقضيان على الاساليب الديمقراطية للتعبير السياسي ، الامر الذي يؤدي الى

الفضى والبيلة والاضطراب ، وهي ظروف يمكن ان تزدهر في ظلها الشمولية . والاضطراب الذى يمكن ان يحدث ما لم تحصل ناميبيا على استقلالها ، يمكن تجنبه لو أن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) نفذ بالكامل دون ابطاء ودون وضع شروط مسبقة . ويجب أن يعترف بالعقبات التي توضع أمام تنفيذ هذا القرار على حقيقتها وهي أنها وسيلة لتكريس السيطرة العنصرية الاستعمارية على شعب ناميبيا : والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) هو مفتاح التغيير السلمي في ناميبيا ، وتأخير تنفيذه يعني التعجيل بالعنف . وكما أعلن رؤساء حكومات الكومنولث في اتفاهم الخاص بجنوب افريقيا فان :

" من واجبنا عدم إضاعة أية فرصة يمكن ان تساهم في احداث التغيير السلمي في جنوب افريقيا وتجنب الاحتمال المروع لنشوب نزاع عنيف الذى يخييم على جنوب افريقيا مهددا جميع الأجناس في البلد وسلم واستقرار منطقة الجنوب الافريقي بأكملها " (A/40/817 ، ص ٧) .

السيد دوتاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تاخذ

مناقشة البند ٣٤ المعنون " مسألة ناميبيا " ، هذه السنة ، طابعا خاصا بما ان الدورة الحالية للجمعية العامة توافق الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، والذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ان ممثل لكسمبرغ بصفته الرئيس الحالي لمجلس الاتحاد الاوروبى قد عرض على الجمعية العامة آراء الاتحاد والبرتغال واسبانيا بشأن هذا البند . وبينما أضم صوتى لصوت فيما أبداه من آراء ، اود ان أتقدم ببعض الملاحظات مقتصرًا في حديثي على الجوانب الأساسية لهذه المسألة الهامة .

مما يعتره مشار تلقى بالغ لحكومة اليونان ان شعب ناميبيا لم يتمكن حتى الآن من ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير بسبب استمرار رفض حكومة جنوب افريقيا الالتزام بمختلف القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة . وخلال السنة الماضية ، وبعد ابرام اتفاقات اقليمية بين جنوب افريقيا والدول المجاورة ، كانت هناك مؤشرات مؤقتة على امكان احراز تقدم فسي

مجال تطبيع الوضع بالمنطقة . لكن تكرار اعمال العدوان من قبل جنوب افريقيا ضد انغولا والهجوم الذى شنته جنوب افريقيا على عاصمة بوتسوانا ، وقرار بريتوريا مواصلة تنفيذ خطتها المشينة فرض ما يسمى بالحكومة المؤقتة على ناميبيا ، وتردى الوضع المؤسف بالنسبة للاقلية السوداء في جنوب افريقيا ، كل هذا أضعف احتمالات الحوار السلمي في المنطقة . بالأقل في الوقت الراهن .

ان التطورات الاخيرة الجارية في ناميبيا يجب اذنتها لانها ليست المرة الاولى منذ الغت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا التي حاولت حكومة بريتوريا فيها فرض سياسة التسوية السلمية في ناميبيا بالارادة المنفردة ، بما يتعارض كلياً ورفيات شعب ناميبيا . لقد فشلت تلك المحاولات السابقة كما ستفشل آخرها ايضاً ان لن تكون هناك تسوية ناجحة الا اذا ما قبلها شعب ناميبيا .

ومع بقية المتكلمين الذين سبقوني في الادلاء بكلماتهم من فوق هذا المنبر ، اود ان اشدد على قناعتنا الراسخة بان مسألة ناميبيا لا يمكن أن تسوى الا عن طريق التنفيذ الكامل والغورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يمثل الاساس الوحيـد المقبول دولياً لانتقال ناميبيا السلمي الى الاستقلال . ويجب الا تستخدم المسائل التي تخرج عن نطاق الامم المتحدة كذريعة لمنع تنفيذ هذا القرار .

لقد جعلت مسألة ناميبيا مسألة تهدد ومعقدة كالعديد من المشاكل الدولية الاخرى الا اننا ، في حقيقة الامر نعتبرها مسألة بسيطة . ان ما طالب به شعب ناميبيا خلال هذه السنين هو ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال الحقيقي . ولكن جنوب افريقيا لم تبد اى بادرة تشير الى استعدادها للعدول عن محاولات التعطيل ، ومواصلة سيطرتها على ناميبيا عن طريق تجنب تنفيذ التزاماتها . وهذه السياسة لا تخدم حتى مصالح جنوب افريقيا نفسها . لقد آن الأوان لأن تهدى حكومة بريتوريا الارادة السياسية وتتعاون بالكامل مع الامم المتحدة ببنية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى لن يؤدي فقط الى استقلال ناميبيا عن طريق الوسائل السلمية والديمقراطية ، بل وسينطوى على مساهمة كبيرة في احلال السلم في هذه المنطقة التي تسودها القلاقل .

وكما فعلنا في حالات مماثلة في الماضي ، ندين بشدة استمرار الاحتلال العسكري
لناميبيا ، وهو ما يتعارض مع الميثاق ومع العديد من قرارات المنظمة . كما تدين أيضاً
انتهاك جنوب افريقيا لوحدة أراضي دول خط المواجهة ، ونشجب بشكل خاص هجماتها
المتكررة على انفولا التي تستخدم ناميبيا فيها كنقطة انطلاق لشن العدوان .

وبالنسبة للحالة الداخلية في جنوب افريقيا ، فانها مازالت تتدهور ، مع الأسف ، بما يضر بمصالح الألفية السودا . ونحن نتابع بقلق بالغ التصاعد الاخير للعنف في ذلك البلد نتيجة للتدابير القمعية الأخيرة التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا ، في محاولة مستيئة لادامة قبضتها على اقلية السكان ، بما يتماشى تماما مع نظامها القائم على الفصل العنصرى . ولا يمكن للفلسفة العنصرية التي تتبعها جنوب افريقيا الا أن تدعم دائرة العنف الشريرة . ان اعلان النوايا الصادر عن حكومة بريتوريا لا يسهم من أى ناحية في تحسين تلك الحالة . وحتى تلك القلة التي كانت لديها بعض التوقعات ، فانها رأّت آمالها تتحطم من جراء تلك العملية التي لم تكن في الواقع سوى ستار دخان . فقد رفضت حكومة جنوب افريقيا حتى الآن الدخول في حوار حقيقي مع الجماعات التي تمثل الاقلية السودا بشأن التسوية السياسية في المستقبل . وأصبح من الامور الحتمية الآن اكثر من أى وقت مضى أن يجرى حوار حقيقي بين حكومة جنوب افريقيا والممثلين الحقيقيين للأقلية الافريقية يوجه صوب الافساء السلمي لنظام الفصل العنصرى .

السيد عبد الرحمن (السودان) : تتجه أنظار الاسرة الدولية في هذه

الآونة الى مداولات هذا المحفل الموقر حول مسألة ناميبيا ، وهي تنوء باثقال من تراكمات الاحباط ازاء بقاء هذه القضية دون حل ، وفي وقت تتكرر فيه القناعة بأن استمرار معاناة الشعب الناميبى ، وحرمانه من ابسط حقوقه الانسانية الاساسية ، واطالة امد احتلال ذلك الاقليم لا تفوض فقط المبادئ الخاصة بحق الشعوب في تقرير مصيرها والتي اختطها المجتمع الدولي خلال الاربعةين عاما الماضية منذ انشاء منظمة الامم المتحدة ، وانما تشكل تهديدا خطيرا لا من واستقرار تلك المنطقة والعالم اجمع .

ولئن عادت الجمعية العامة مرة أخرى لبحث هذا الموضوع فانها تستذكر ان خمسة

وعشرين عاما قد انقضت منذ اصدارها لقرارها التاريخي ١٥١٤ (د - ٢١) الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والذي كان مصدرا للالهام للعديد من الأمم والشعوب . ولعله من المفارقات المؤسفة حقا ان الأمم المتحدة ، التي سطرت بجهودها في مجال تصفية الاستعمار تاريخا حافلا بالانجاز ، تجد نفسها عاجزة عن اكمال تلك العملية في

اقليم ناميبيا . بل ان استمرار احتلال جنوب افريقيا الاستعماري وغير الشرعي قد شكل تحديا مستمرا لقدرة الامم المتحدة ، واضعف مصداقيتها وما تعوله عليها الاسرة الدولية من آمال وتطلعات . وفيما ينعم الملايين من البشر في المستعمرات السابقة بحريتهم واستقلالهم ، فان شعب ناميبيا لا يزال ، ونحن نحتفل بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، يتعرض لأبشع أنواع القمع والاحتلال ، وتنهب ثرواته بشكل سافر ، الشيء الذي يحتم أكثر من أى وقت مضى ضرورة التصدي الحازم لمخططات بريتوريا وتصعيد الكفاح على جميع الجبهات ، انتصارا لمبادئ الحرية والكرامة الانسانية ، اذا ما اردنا ان نترجم لواقع فعال معنسي أن تؤول لهذه المنظمة الدولية المسؤولية المباشرة عن ناميبيا ، وفقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٢١٤٥ (د - ٢١) لعام ١٩٦٦ .

ان الاسرة الدولية تستشرفا عام ١٩٨٦ ، ان الذكرى العشرين لانتهاء ولايية جنوب افريقيا على ناميبيا ، وقد تولدت لديها الكثير من الدروس والعبر . فقد أكدت في اكثر من محفل ومناسبة تاييدها القاطع للنضال الجسور الذي يخوضه شعب ناميبيا ، وعبرت عن القناعة بان استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا يشكل عملا هدوانيا ضد ذلك الشعب ، وعلفا مستهجنا وتحديا للاسرة الدولية جمعاء . كما تتابع تاييدها للكفاح الذي يخوضه ذلك الشعب المناضل ، بقيادة حركة سوابو ، ممثله الشرعي والوحيد ، والتي جسدت تطلعاته في الحرية والانعقاد وأعطت في كل محفل الأمثلة الدالة على مرونتها وحكمتها وروح المسؤولية التي تتمتع بها . وينبغي علينا في الذكرى الخامسة والعشرين لانشاء منظمة سوابو ان نقف في اجلال للدور البطولي الذي تضطلع به ، في الوقت الذي اختار فيه النظام العنصري ان يلعب دور المتمرّد على ارادة الاسرة الدولية والخارج على القانون ، فاتصل استخفافه بقرارات الامم المتحدة وقمعه الوحشي لشعب ناميبيا ، وجعل من اراضي ذلك القطر نقطة انطلاق لأعمال العدوان ضد دول المنطقة . وقد عكس تشيبت النظام العنصري بناميبيا حالة اليأس والذعر التي تحترق في مواجهة تصاعد المد التحرري في جنوب افريقيا وناميبيا ، ولم يجد هذا النظام ازاء ذلك بدا من استجماع قواه القمعية قبل ان يختم التاريخ تسجيل فصل انتصار تلك الشعوب حيث لا راداً لا رادتها . ويبدو ان النظام العنصري في بريتوريا لا يمسي جيدا دروس التاريخ .

لقد اصبح الرأى العام العالمى اكثر ادراكا للاخطار الداعمة التى تشكلها سياسات وممارسات النظام العنصرى . فقد تكاملت الانتفاضات واشتعال الثورة فى الجنوب الا فرىقى مع العديد من التطورات الايجابية الهامة على الصعيد الدولى . وتعاطفت الادانة لسياسات بريتوريا بين قطاعات المجتمع الدولى وفى الاوساط الجماهيرية والحكومية . وانعكس ذلك ايضا فى التدابير الطوعية التى اقدمت عليها بعض البلدان فى خضم احساس متصاعد بضرورة اتخاذ اجراءات حاسمة حسبما اقره مؤخرا المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية فى اجتماعه باديس ابابا فى شهر تموز/يوليه الماضى ، واكده وزراء خارجية دول عدم الانحياز فى لواندا فى ايلول /سبتمبر الماضى ١٩٨٥ ، وعكسته بوضوح مداوات مجلس الأمن فى الاسبوع الماضى .

ان تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا يصبح واجب الساعة لعزل النظام العنصرى فى المجال السياسى والاقتصادى والعسكرى والثقافى وغيره ، واجباره على الامتثال لقرارات الامم المتحدة . والقول بعدم جدوى ذلك مردود ، والحديث عن ما يسمى باثار سلبية للعقوبات يجافى الواقع . فليس للحرية ثمن او خيار اخر . والشعب المكافح فى الجنوب الافريقى يمكنه ان يبذل فى سبيل ذلك كل قال ومرتخص . وينبغي ان يدرك المتشككون ان كلمة التحرير لا تعادلها اى اعتبارات فى قاموس الشعوب المقهورة والمضطهدة . ولعلمنى لست فى حاجة للقول بان تطبيق العقوبات الالزامية سوف يعزز سعى الاسرة الدولية لاشاعة حقوق الانسان وتكريس التعايش السلمى بين الامم والشعوب ، فضلا عن خدمته لمقاصد الميثاق وضرورات السلم والامن الدوليين . وأرجو فى هذا الشأن الاشارة الى ان بلادى ، السودان ، تراقب بقلق كبير استمرار التعاون بين طرفى الحلفاء فى المقدس بين بريتوريا وتل ابيب وانعكاساته السلبية على نضال شعوب المنطقتين العربية والافريقية . فقد اتصل تعاونهما فى كافة المجالات بما فى ذلك المجال النووى ، فى محاولة يائسة للبحار ضد تيار الادانة الدولية المتصاعدة ضدهما ولعله ليس بخاف ان اتصال ذلك التعاون يشكل تحديا مستمرا لقدرة هذا المحفل الموقر على الاستجابة لتطلعات الشعوب وحققها فى تقرير مصيرها .

لئن تحدثت عن ضرورة مخاطبة جنوب افريقيا باللغة التي تفهمهما ، وتطبيق العقوبات الالزامية الشاملة ، فان التنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يصبح الاساس الوحيد المقبول لايجاد تسوية سلمية لمشكلة ناميبيا . ان التقييم الموضوعي لتطورات الاوضاع بالنسبة لتلك القضية منذ اصدار ذلك القرار قبل سبع سنوات ، تؤكد بجلاء أن النظام العنصرى لا يزال يماطل ويضع خطة التسوية السلمية لمسائل لا علاقة لها بتفضيلات ومضمون القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما دأبت جنوب افريقيا على وضع المزيد من العقبات في وجه كل جهد للحل السلمي . تذرعت في بادئ الأمر بكبر حجم العنصر العسكري في الفريق المقترح من الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، وأردفت ذلك برفضها لوجود قوات " سوابو " الموجودة بناميبيا عند وقف اطلاق النار ، ولوحت أيضا بما أسمته بعدم حيده الأمم المتحدة ، ولم تكف بالتكف في معالجة مسألة اختيار النظام الانتخابي فحسب ، بل أسفرت عن مخطئها الرامي لاستمرار أمد احتلالها للاقليم بالربط بين استقلال ناميبيا ووجود القوات الكوبية بانغولا . وبين هذا وذاك أخذ النظام العنصرى يدور في حلقة مفرغة بحجة أن الاعلان عن اختيار النظام الانتخابي سيتم حالما يتم الاعلان عن تحديد تاريخ لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والذي يتوقف بدوره على حل مشكلة الربط وهكذا . . . وقد عكس الأمين العام للأمم المتحدة محصلة جهوده غير المجدية مع سلطات بريتوريا في تقرير لمجلس الأمن المؤرخ في ٦ أيلول /سبتمبر ١٩٨٥ عند ما قال :

" في ظل هذه الظروف ، يتعين عليّ مرة أخرى أن أبلغ مجلس الأمن بعدم احراز تقدم في مناقشاتي الأخيرة مع حكومة جنوب افريقيا بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) " . (S/17442 ، الفقرة ١٢ ص ٦)

وفي الوقت الذي خدعت فيه بريتوريا العالم بتفاوض من أجل التوصل الى تسوية سلمية أخذت تسعى داخليا لتكريس تسوية داخلية حسبما تمثل في أمر ما يسمى بالمؤتمر المتعدد الأطراف ، واقامة حكومة مؤقتة ادانتها الأسرة الدولية كتدبير باطل وغير مشروع ، مثلما ادانت من قبل بدعة البانتوسانانات في جنوب افريقيا . وظل دأب الحكومة

العنصرية منذ أن بدأ مسلسل تحديها للإرادة الدولية ، بما في ذلك رفضها لفتوى محكمة العدل الدولية ، هو السعي لتوطيد وجودها اللاشعري في ناميبيا ، وتكثيف عسكرة الاقليم ، وفرض الخدمة العسكرية على الناميبيين ما بين سن ١٧ و ٥٥ سنة لخدمة جيش الاحتلال الاستعماري ، كما نقل النظام قوانينه القائمة على الفصل العنصري الى ناميبيا ، وغير ذلك من الممارسات العنصرية .

ان أى تسوية سياسية لمسألة ناميبيا ينبغي أن تؤكد انهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم وعلى نحو فوري وغير مشروط ، وانسحاب قواته المسلحة ، وممارسة الشعب الناميبى لحقه في تقرير المصير والاستقلال ، وسوف يظل قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الأساس الذى لا حياذ عنه .

ان هذه الجمعية الموقرة ينبغي أن تؤكد من جديد حن شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطنى طبقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والقرار ٢١٤٥ (د - ٢١) لعام ١٩٦٦ ، وما تلى ذلك من قرارات خاصة بمسألة ناميبيا ، وعدم المساس بوحدتها الاقليمية بما في ذلك خليج والفيش وجزر بنغوين وغيرها من الجزر الساحلية لناميبيا . ويتعين رفض جميع مناورات جنوب افريقيا الهادفة لاستمرار سيطرتها على الاقليم . وفي ذات الوقت تقديم الدعم المادى والمعنوى لشعب ناميبيا بقيادة حركة " سوابو " . وينبغي أن تطلب هذه الجمعية الموقرة من مجلس الأمن الاستجابة لارادة الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولى بفرض عقوبات الزامية ضد النظام العنصرى بموجب الفصل السابع من الميثاق . والى أن يحين ذلك فانه يتعين على حكومات الأسرة الدولية ، دون ابطاء أن تتخذ تدابير تشريعية وادارية افرادية أو جماعية بهدف احكام عزلة نظام بريتوريا ، ومواصلة قوة الدفع ، وتعميق المد العالمى المعارض لجنوب افريقيا والذى يعد في تقديرنا أحد أهم الملامح التى تميز المسرح السياسى الدولى فى الوقت الراهن .

ولعلني لست في حاجة في ختام كلمتي هذه الى توضيح أن السودان ، حكومة وشعبا ، والذي كانت مسألة ناميبيا من أولى اهتمامات ثورته الشعبية الطافرة في نيسان /ابريل ، سوف يظل على العهد كتيبة مقاتلة ، ودعا متصلا لشعب ناميبيا البطل في كفاحه من أجل الحرية والانعقاد .

السيد شامورو مورا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي تتاح لي فرصة التكلم أمام الجمعية العامة أسمحوا لي ، سيدي ، أن أعبر لكم عن ارتياحنا اذ نرى رجلا له خبرتكم وتاريخكم يت رأس أعمالنا . ويشاطر شعبينا في ماضي مشترك تغلبنا عليه معا . واليوم تشترك شعوبنا ، التي تمثل جزءا لا يتجزأ من المجتمع الأسباني الأمريكي في السعي من أجل تحقيق الديمقراطية والتنمية والسلام والعدل . واسمحوا لي أن أهنتكم على ادارتكم الحكيمة لأعمال هذه الدورة للجمعية العامة .

في عام ١٩٨٦ سيكون قد انقضى عشرون عاما منذ اعتمد القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) للجمعية العامة ، واليوم بعد مرور تسعة عشر عاما ، نجد أن أحكام ذلك القرار مازالت لم تنفذ بعد . فناميبيا لاتزال تمثل جرحا استعماري داما ومهينا ، ومازال تحرير ذلك البلد وحصوله على الاستقلال يشكلان تحديا ، وفي الوقت نفسه تراثا مشتركا للبشرية كلها .

ان الأمم المتحدة التي اثبتت أن جهودها فيما يتعلق بتصفية الاستعمار كانت من أفضل ما قامت به ، لا يمكن أن تحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين للقرار ٢١٤٥ (د - ٢١) وناميبيا مازالت مستعبدة والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لم تشغل بعد مقعد ناميبيا المحجوز لها من قبل المجتمع الدولي في هذه المنظمة .

هذا هو الوقت المناسب لكي نكرر أن قضية ناميبيا قضية تصفية استعمار ، ومن ثم فاننا ندين بقوة اقحامها على سياق المواجهة بين الشرق والغرب ، كما حاول حلفاء بريتوريا دائما أن يفعلوا .

اننا نؤيد شعب ناميبيا ، ونعرب عن تضامننا معه ومع طابيعته ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ونشارك " سوابو " تاريخا طويلا وبطوليا في النضال ضد الطغيان الذي فرضه علينا جميعا العدو والمشارك الذي تعرفه شعوبنا تمام المعرفة .

ان حالة التوتر المستمر القائمة في الجنوب الافريقي والتهديد المستمر الذى يتعرض له السلم والأمن الدوليان ترجع جذورها الى نظام الفصل العنصرى المنحرف الضال . وذلك النظام نتاج لنظام آخر مشابه شن الحرب العالمية الثانية واشترك العالم كله في هزيمته . ومما لا سبيل الى اجتنابه اليوم - كما كانت الحال يومئذ - القضاء على الفصل العنصرى ومعه احتلال ناميبيا غير المشروع .

الا أنه مما يدعوا للسخرية أن يلقى نظام الفصل العنصرى اليوم تأييد وتعاون بعض الذين يدعون الفضل في الاسهام في هزيمة النازية والعنصرية منذ ٤٥ سنة . ان قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وقرارات مجلس الأمن ، وبخاصة القرارات ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٦٦ (١٩٨٥) ، تقابل بالاستهزاء - دون عقاب - من نظام جنوب افريقيا وحلفائه الاقوياء في تحد صريح للمجتمع الدولى ولأهم قواعد السلوك الانساني المعتمدين .

بفضل تعاون بعض الحكومات الغربية مع الفصل العنصرى ، تواصل جنوب افريقيا احتلال ناميبيا غير المشروع . وهناك فرص مجزية تصاحبها مزايا اقتصادية كبيرة تمنح لشركات عبر وطنية في جنوب افريقيا وناميبيا نتيجة لذلك التعاون . تلك الشركات ، التي تنتهك القانون الدولى بمجرد وجودها في ناميبيا ، تستغل بطريقة لا تحرم موارد قيمة غير متجددة يملكها الشعب الناميبى وحده ، لم يصح باستخدامها ذلك الشعب أو مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الهيئة القانونية الوحيدة المسؤولة عن ذلك الاقليم الى أن تحقق ناميبيا الاستقلال .

وقد أقامت جنوب افريقيا ، بغرض وحيد هو ادامة احتلالها لناميبيا ، حكومة مؤقتة مشكله - كما يعلم المجتمع الدولى كله جيدا - من احزاب موهومة عميلة لبريتوريا . وبالإضافة الى هذا ، بلغت الخطرسة ببريتوريا حد المجيء الى هنا في الأمم المتحدة والمطالبة " بالحيدة " في المعاملة ، وذلك بغرض وحيد هو تضليل المجتمع الدولى الذى يعترف بمنظمة سوابو بوصفها الممثل الشرعى الوحيد لشعب ناميبيا ، والتي تتمتع - فضلا عن ذلك - بمركز المراقب في منظمنا .

في مواجهة الهجوم الضارى الذى لا يقاوم للمقاتلين الابطال من أجل الحرية من رجال سوابو وجيش التحرير الشعبى لناميبيا ، تقوم جنوب افريقيا - في مناوره أخرى من مناوراتها المعروفة لمواصله ارتكاب جرائمها ضد ناميبيا - بتجنيد مواطنين ناميبيين في القوات المسلحة كي تشركهم في العمليات التي تقوم بها ضد شعبهم وشعوب مجاوره . وقد أدانت منظماتنا وحركتنا ذلك بشده ، ونحن نطالب بوقف هذا النوع من العمل فورا .

ويواصل عنصريو بريتوريا - بنيتهم ذاتها المتجهه الى البقاء في ناميبيا - اتباع " المقترحات البناءة " التي تقدمها لهم الولايات المتحدة ، فيجعلون رحيلهم من ناميبيا متوقفا على تنفيذ مسائل غير ذات صلة ولا علاقة لها بالمسألة . وقد رفض المجتمع الدولي الاعتراف بهذه السياسة الخاصة بالربط ولا يزال مصرا على أن يكون انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا دون شرط ، وفوريا .

هذه المحاولات لتعزيز نظام الفصل العنصرى وازفاء الصفة المؤسسية عليه ، واحتلال ناميبيا غير المشروع ليس من شأنها سوى اقناع المجتمع الدولي بأن الحكومة المؤقتة ، وسياسة الارتباط البناء ، ليست سوى وسيلتين تعويقيتين ترميان الى مواصلة انكار الحقوق غير القابلة للتصرف على الشعب الناميبى .

وازاء هذه الحقائق ، نرى أنه الى أن تتوافر ارادة سياسية لدى المتعاونين الرئيسيين مع بريتوريا لانهاء العذاب الذى يقاسيه شعبا جنوب افريقيا وناميبيا من أجل وطنيهما ، سيستمر ارهاب الدولة ، واحتلال ناميبيا ، وزعزعة استقرار بلدان خط المواجهة ، وغزو جزء من أراضي انغولا واحتلاله ، والقمع المتزايد ، وباختصار ، سوف يستمر الفصل العنصرى .

ان المناعة من العقاب التي ينعم بها نظام بريتوريا وهو يمارس سياساته غير الاخلاقية ، ويمارس ارهاب الدولة ضد بلدان مجاوره عن طريق استخدام أراضي ناميبيا ، انما هو نتيجة للدعم الحاسم الذى تتلقاه ، ثمرة سياسة " الارتباط البناء " .

ان الامبريالية شريك متواطئ في الجرائم التي ترتكبها بريتوريا ، كما كانت في الماضي شريكا متواطئا في جرائم الابداء التي ارتكبت ضد شعبي طوال مدة حكم ديكتاتورية سوموزا ، ولا تزال الآن شريكا متواطئا في القتل العشوائي لشعبنا ، وفي كثير من الاحيان للمدنيين العزل الذين قتل منهم أكثر من ١١٠٠٠ نسمة . وهي شريك متواطئ أيضا في الجرائم التي ترتكبها عصابات الثورة المضادة ضد شعب أنغولا ، وشعب موزامبيق ، وشعوب دول أخرى على خط المواجهة .

اننا لا يمكننا أن نتجنب ذكر أوجه الشبه بين منطقتينا : الجنوب الافريقي وأمريكا الوسطى . فبينما تتحدى جنوب افريقيا فتوى محكمة العدل الدولية نجد ، فيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، الولايات المتحدة تهرب من ولاية المحكمة وتحاول الافلات من العدالة . فكلاهما يضع نفسه خارج نطاق القانون وينتهك القانون والنظام الدوليين .

لقد أعيقت محاولات لا حصر لها لمعاقبة جنوب افريقيا على مسلكها غير المشروع بفضل الولايات المتحدة وبعض حلفائها الغربيين . ويتفق المجتمع الدولي وشعبا جنوب افريقيا وناميبيا على أن تطبيق مجلس الأمن جزاءات على جنوب افريقيا يمثل وسيلة فعالة لممارسة ضغط على بريتوريا والقضاء على نظام الفصل العنصرى الكريه . ويطالب العالم كله بفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا . ويطالب بفرض حظر على توريد النفط والسلاح ، وعلى الاستثمارات . ويطالب بايقاف الائتمان ، واييقاف المساعدة التكنولوجية والمعلومات النووية واستيراد اليورانيوم من ناميبيا .

ومع هذا ، كما حاولت الجمعية العامة أو مجلس الأمن الاستجابة لهذه الصيحة العالمية ، عرقلت تلك المحاولات أو استخدم حق النقض ضدها على أيدي حلفاء بريتوريا . ولا يزال ماثلا في اذهاننا ما حدث في الاسبوع الماضي في مجلس الأمن ، أثناء مناقشة مسألة ناميبيا ، عندما استخدم حق النقض ضد مشروع قرار حاول الاستجابة للصيحة الدولية لفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا .

ففي حالة ناميبيا والفصل العنصرى - فيما تراه حكومة الولايات المتحدة - الضغوط لا تجدى ، الضغوط نفسها التي يطبقونها هم أنفسهم على مناطق أخرى وبلدان أخرى . وفي حالة بريتوريا ، ليست هناك أية انتهاكات لحقوق الانسان ؛ وليس هناك ارهاب الدولة ؛ ليس هناك قمع ولا زعزعة استقرار لبلدان مجاورة ، ولا احتلال اقليم بطريقة غير مشروعة . وليس هناك شعب يكافح ببطولة ضد حكومة اقلية لا أخلاقيه .

ولا يسعنا الا أن نتساءل لماذا - ما دامت الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بالحق في أن تجوب العالم كله لتطيح بالحكومات الشعبية أو تززع استقرارها - لا تستعرض الولايات المتحدة عضلاتها في مساعدة شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا - للاطاحة بنير العنصرية ؟ انها لا تفعل ذلك بالطبع لانها تعرف أن قضيتهما عادلة ، وحكومة الولايات المتحدة ترعها القضايا العادلة . وهكذا فان ما تفعله هو أن تلغي تعديل كلارك لكي تقوم ، عن طريق عصابات المرتزقة العاملة في خدمة وكالة المخابرات المركزية ، بتمويل وتدريب وتوجيه وتنظيم أعمال ارهابية ضد انغولا كتلك التي ترتكب حاليا ضد شعب بلادي .

لماذا لا تفرض الولايات المتحدة حصارا اقتصاديا على جنوب افريقيا كما تفعل مع نيكاراغوا ؟ لماذا لا تقوم بوضع الالغام في موانئ جنوب افريقيا كما فعلت في موانئ نيكاراغوا ؟ لماذا لا تقوم بحملات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية ضد جنوب افريقيا كما تفعل ضد نيكاراغوا ؟ لماذا لا تنشر كتبا بيضاء كما تفعل بالنسبة لنيكاراغوا ؟ فالكتاب الأبيض لن يكون بالأقل ، مليئا بالكاذيب التي لا أساس لها في حالة جنوب افريقيا . ولماذا لا تقوم في حالة جنوب افريقيا باعداد كتيب من تأليف وكالة المخابرات المركزية بغية تسهيل اغتيال القادة وأفراد السكان عموما ؟ ولماذا لا تساعد شعب ناميبيا وسواهو والسكان السود في جنوب افريقيا على تحرير أنفسهم الى الابد ؟

لا ، ان الولايات المتحدة لا تريد سوى مساعدة من هم من صنف بوتها وسوموزا و " يونيتا " والكونترا " .

لن يتحقق السلم في الجنوب الافريقي ، كما هي الحال في أمريكا الوسطى ، الا عندما تتعهد الولايات المتحدة باحترام سيادة الشعوب وحقوقها في تقرير المصير . وما لم تتوافر الارادة السياسية للقيام بذلك ، فان الطريق نحو استقلال ناميبيا سيصبح أكثر وعورة ، ولكنه سيكتمل كما حدث بالنسبة للثورة الساندينية في أمريكا الوسطى .

ان شعوبنا تعرف جيدا من هو العدو والمشارك . وناميبيا ستصبح حرة . ستصبح ناميبيا حرة لأن هذه هي ارادة التاريخ . لقد اذ ان التاريخ الفصل العنصرى وسيد بين نفس هذا التاريخ المسؤولين عن تكريس ذلك النظام الكريه . واما منا مثال واضح يبين انه عندما ينهمر شعب ويقرر التخلص من القيود التي فرضها نير الاستعمار والاستعمار الجديد ، فان النجاح لا بد أن يكون حليفه . اننا على اقتناع راسخ بأن شعب ناميبيا ، بطليعته سوابو ، قد اتخذ هذا القرار وسيحقق عاجلا وليس آجلا تحرره النهائي .

ان موقف بلادى ، حكومة وشعبا ، فيما يتعلق بتحرير ناميبيا وجنوب افريقيا كان ولا يزال وسيظل واضحا جليا وقائما على المبادئ . لقد اعلنا مرارا في الاجتماعات الدولية ومن فوق هذه المنصة ذاتها ، انه من العار على البشرية ، ومن العار على منظمنا ان يحرم شعب ناميبيا من حقوقه غير القابلة للتصرف ، وان نحتفل بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة دون أن تكون ناميبيا حرة ومستقلة ودون أن تتمكن سوابو ، التي تمثل شعب ناميبيا ، من الجلوس بيننا على قدم المساواة كعضو كامل العضوية في المنظمة . ونحن نكرر اليوم أننا سوف نواصل التمسك بهذه المواقف المبدئية بالرغم من اننا نعرف أن هذه المواقف من جانب نيكاراغوا لا تقبلها حكومة الولايات المتحدة . وان ثمن انتهاج سياسة دولية مستقلة وغير منحازة ، سياسة قائمة على الصدق ، هو التخريب والحصار وممارسة ارهاب الدولة ضد شعبنا ، فان شعبنا سوف يكون على استعداد لدفع عشرة آلاف ضعف هذا الثمن ، اذا كان هذا الثمن لازما للحفاظ على كرامتنا واستقلالنا ، ولنظل مخلصين للآلاف من أبناء نيكاراغوا الذين ضحوا بأرواحهم من أجل ان تكون نيكاراغوا حرة وذات سيادة . وسوف نواصل تضامننا الدولي لصالح القضايا الانسانية .

وأود أن أعرب عن امتنان وفد بلادى للعمل الجاد الذى قام به مجلس الأمم المتحدة لناميبيا من أجل التنفيذ الفورى لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن

استقلال ناميبيا . وبالمثل ، نود أن نعرب عن عرفاننا للمعلومات الفئمة التي قدمها
الينا مجلس ناميبيا ، ولجنة ال ٢٤ الخاصة ، والأمين العام في تقاريرهم الى الجمعية
العامة .

وفي الختام ، نود أن نؤكد مرة أخرى تضامننا مع شعب ناميبيا وسوابو ، التي
نمد يد الصداقة اليها ، كما نمد يد الصداقة الى القارة الافريقية التي تسير على
طريق الحرية . اننا نشاركهم نفس الطموحات والآمال .

السيد مونيز (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لا تزال
مسألة ناميبيا أحد البنود الهامة للغاية التي يتعين على الأمم المتحدة أن تدرسها
وتبت فيها . ومع أن هذه الهيئة الدولية العليا قد اتخذت قرارات قاطعة ، فإن
حكومة بريتوريا تواصل تأخير استكمال عملية انهاء الاستعمار ، مما يؤثر على السلم
والأمن في الجنوب الافريقي .

ان الأغلبية الساحقة من بلدان المجتمع الدولي قد طالبت بالتنفيذ الفوري
والكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، كما أن الأمم المتحدة ذاتها أكدت
بشكل قاطع على هذا المطلب ، كما فعلت منظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم
الانحياز ، والأجهزة الحكومية الدولية والاقليمية الأخرى ، كما يمارس شعب ناميبيا
بحرية وبصورة حقيقية حقه في تقرير الصير والاستقلال الوطني والسلامة الاقليمية .
وفد ادانت الجمعية العامة ، مرة أخرى ، في دورتها التاسعة والثلاثين ،
النظام العنصرى في جنوب افريقيا لقيامه بتخريب محادثات استقلال ناميبيا المعقودة
في لوساكا ومينديلو عام ١٩٨٤ ، وأكدت ، مرة أخرى ، أن هناك طرفين وحيدين
في هذا النزاع - الشعب الناميبى ، ممثلا بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ،
الممثل الشرعى الوحيد لذلك الشعب المعهور ، ونظام جنوب افريقيا العنصرى الذى
يحتل ناميبيا احتلالا غير شرعى .

ان المجتمع الدولي وخاصة دول خط المواجهة ، وكذلك المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، قد دلت جميعا ، في العديد من المرات ، على حسن نيتها وصبرها في السعي لايجاد حل عادل وسلمي ومشرف للمسألة الناميبية . وفي الفتوى القيمة التي صدرت منذ ١٤ عاما مضت ، أعلنت محكمة العدل الدولية ان وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي وأن عمل أو تدبير تتخذه جنوب افريقيا في هذا الاقليم ليست له أى صلاحية قانونية .

وفي عام ١٩٨٤ ، أدان قرارا مجلس الأمن (١٩٨٤) ٥٣٥ و (١٩٨٤) ٥٣٩ الابقاء على الوضع القائم في ناميبيا ، وطلاوة على ذلك أكد تأكيدا تاما على أن قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) يشكلان الأساس الوحيد لايجاد حل سلمي لمشكلة ناميبيا ، وان استقلال هذا الاقليم لا يمكن أن يخضع لأية شروط لسم ترد في خطة الاستقلال المعتمدة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتؤثر على سيادة الدول المستقلة . ويتعين على نظام بريتوريا أن يقبل الحقائق التي تليها العدالة والتاريخ . ويتعين عليه أن يتخلى عن سياسته التعويقية وأن يعود بأعماله صوب الاتجاه المفضي الى تعزيز عملية استقلال ناميبيا . ويتعين عليه أن يتخلى ، الآن والى الأبد ، عن سياسة التخويف والعدوان والاحتلال غير الشرعي التي ينتهجها ازاء الدول المجاورة ، وخاصة ازاء انغولا وموزامبيق وليسوتو .

ان حركة عدم الانحياز في مؤتمرها الوزارى الأخير في لواندا بأنغولا ، قد أدانت استمرار وجود النظام الاستعمارى في اقليم ناميبيا وأكدت من جديد على الحقوق الثابتة للشعب الناميبى في تقرير المصير والاستقلال الوطني وفي الحفاظ على سلامته الاقليمية ، بما في ذلك خليج والفيس وجزر بنغوين والجزر المشاطئة .

ولسوء الحظ ، منع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الاسبوع الماضى من اتخاذ تدابير من شأنها أن تعزز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لوضع حد نهائى للاحتلال غير الشرعي لناميبيا .

ان الفصل العنصرى والاحتلال غير الشرعى لناميبيا على حد سواء ، يمثلان تحديا محددًا لصداقية وفعالية منظماتنا وللنظام الدولى القائم على أساس صون السلم والأمن واحترام القانون والنهوض بالكرامة الانسانية . ولقد مضى الآن . ٤ سنة منذ أخذت جنوب افريقيا تنتهك دون عقاب المبادئ الأساسية والأحكام المحددة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة . ان السلطة الاخلاقية للمنظمة تتعرض الآن للخطر ويتعين علينا أن نتصرف بحماس لنحول دون أن يقضى هذا الاسلوب المزرى على نظام دولى يتوجب علينا جميعا صونه وتعزيزه .

وكما تأكد بالفعل في تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، فان نظام بريتوريا لم يقصر دون اتخاذ تدابير هامة لتحقيق الاستقلال فحسب بل ، وعلى النقيض من ذلك تماما ، تمادى في ممارسة القمع الداخلى ضد شعب ناميبيا وشدّد ملاحقته لقادة وأعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . والنظام الاقتصادى غير الرشيد الذى فرض على ناميبيا ، لا يزال دون تغيير ، والقواعد والمنشآت العسكرية السّتي تسهل شن العدوان وممارسة الضغط على البلدان المجاورة لا تزال تعمل بصفة مستمرة . ان الأمة الأرجنتينية تشاطر تماما مشاعر الشعب الناميبى فيما يتعلق بحريته وتنميته . والأرجنتين ، شعبا وحكومة ، على اقتناع ثابت - ونحن نتفق في هذا اتفاقا تاما مع الغالبية الساحقة للمجتمع الدولى - بأن استقلال ناميبيا لن يصبح ممكنا الا اذا التزم التزاما فوريا بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ، بما في ذلك القرار ٤٣٢ (١٩٧٨) ، الذى يضمن السلامة الاقليمية التامة لهذه الأمة .

وبالتالى ، يرى وفد بلادى أنه يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ جميع التدابير اللازمة ، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، حتى يمكن أن تصبح عملية انهاء الاستعمار في ناميبيا حقيقة واقعة في أقرب وقت ممكن . ان القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله وعلى نظام الفصل العنصرى هدفان واضحان للمجتمع الدولى . والجمهورية الأرجنتينية تكرر من جديد تأييدها لجميع

الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وخاصة دول خط المواجهة ، لتكفل حصول الأمة النامبية فوراً على استقلالها وصون سلامتها الإقليمية .
وأخيراً ، أود أن أعرب عن امتناننا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وهو السلطة الادارية القانونية للاقليم الى حين نيله الاستقلال ، ولرئيسه ، السيد بول لوساكا ممثل زامبيا ، ولرئيسه بالانابة السيد نويل سينكلير ممثل غيانا ، ولمفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، السيد براجش ميشرا .
وبالمثل ، نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على العمل الهام الذي قام به في تناوله لهذه المسألة ، وأن نؤكد من جديد التزامنا وتأييدنا للعمل الذي يضطلع به من أجل النهوض بقضية الاستقلال النامبي العادلة .

السيد غوستافسن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قد يطرح شعب ناميبيا سؤالاً وثيق الصلة بالموضوع على هذه الجمعية . وقد يسأل لماذا ، بعد مضي . ٤ عاما على رفض هذه الجمعية الاعتراف بأى حق لجنوب افريقيا على ناميبيا ، لاتزال الأمم المتحدة غير قادرة على تنفيذ مقرراتها ؟

لقد ذكرنا يوم الاربعاء الماضي في مجلس الأمن بهذا الاحساس ، الذي له ما يبرره بالاحباط الذي يشعر به شعب ناميبيا . اذ قال السيد توفوجا توفوجا ، الأمين العام للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ما يلي :

" عندما أنشئت الأمم المتحدة منذ أربعين عاما ، كان الأوان قد فات بالنسبة لاستقلالنا . ومنذ خمسة وعشرين عاما عندما صدر الاعلان الشهير بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة كان قد فات الأوان بالفعل . وفي العام القادم عام ١٩٨٦ الذي يوافق الذكرى العشرين لانتهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا سوف يكون الأوان قد فات . وبالمثل عندما اعتمد مجلس الأمن منذ سبعة أعوام خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في

القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ كان الأوان قد فات ، والحق يقال أن التأخير أصبح أمرا لا يطاق . ومرة أخرى نقول كفى كفى " . (S/PV.2624 ، ص ٢٨)
والحقيقة أن المسألة الناميبية التي لا تزال دون حل بالفعل مأساة انسانية ووصمة دولية . والذي يتعرض الآن للخطر ، صداقية الأمم المتحدة * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماكيكا (ليسوتو) .

ان الأمم المتحدة تتحمل بمسؤولية خاصة عن ناميبيا . فالمسألة ليست فقط مسألة بقايا استعمار وقضية شعب محروم من حقه في تقرير المصير . فشعب ناميبيا ، شأنه شأن شعب جنوب افريقيا ، يريح تحت نير نظام الفصل العنصرى الفريد في نوعه . لقد اصبحت ناميبيا جزءاً من استراتيجية جنوب افريقيا لاقامة ما يعرف بـ " الحزام الصحي" حول نظام الأقلية البيضاء . وفضلا عن ذلك لا تحتل جنوب افريقيا ناميبيا احتلالا غير مشروع فحسب بل وتستخدمها كنقطة انطلاق لشن الارهاب والأعمال العسكرية على الدول المجاورة ، وبصفة خاصة أنغولا . ان سياسة جنوب افريقيا تهدد للسلم والأمن الدوليين . ويمكن ان تحول ناميبيا بسهولة الى ميدان للمواجهة المباشرة بين الشرق والغرب .

ان حكومتي تدين بصفة خاصة الاعتداءات الأخيرة التي شنتها جنوب افريقيا على انغولا وتدريب جنوب افريقيا لقوات " يونيتا " وتسليحهم وتمويلهم . وقد اعترفت حكومة جنوب افريقيا بذلك بهذا الدعم ليونيتا . ولهذه المساعدة هدف واضح ، هو زعزعة استقرار انغولا ومضاعفة صعوبة حل المسألة الناميبية . وحكومتى ، استجابة لنداء الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، الوارد في الوثيقة A/40/857 ، قد أدانت مغامرة جنوب افريقيا هذه .

وتشعر حكومتي بقلق عميق ازاء تمادى جنوب افريقيا في رفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، لاسيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يتضمن خطة استقلال ناميبيا . فذلك القرار يشكل الأساس الوحيد المقبول دوليا للحل السلمى العادل والدائم لمسألة ناميبيا بالوسائل الديمقراطية . وترفض حكومتى المحاولات الرامية الى ايقام أية قضايا دخيلة على خطة ناميبيا ، كاشتراط انسحاب القوات الكوبية من أنغولا قبل البدء في تنفيذ الخطة . فمن المرفوض أن يرهن تنفيذ خطة ناميبيا بمسألة لا صلة لها باستقلال ناميبيا وبالطموحات المشروعة لشعبها . ان خطة الأمم المتحدة لناميبيا يجب أن تنفذ دون قيد أو شرط. وبلا مزيد من التأخير .

وحتى حكومة جنوب افريقيا نفسها يجب ان تدرك ان المزيد من المعاطلة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يمكن تحطه بعد الآن .

واسمحوا لي ان اعرب في هذه المناسبة عن تقدير حكومتي للمبادرة التي اخذت زمامها في العام الماضي رئيس جمهورية أنغولا في سبيل خلق جو بناءً لاجراء المزيد من المفاوضات الرامية الى ايجاد حلول لمشاكل الجنوب الافريقي . فمن شأن هذه المفاوضات ان تيسر التنفيذ الذي طال انتظاره لخطة الأمم المتحدة لناميبيا في وقت مبكر . وتدين حكومتي المناورات التعطيلية التي تلجأ اليها جنوب افريقيا . وبالإضافة الى ذلك ، ترفض حكومتي اية تدابير تنتهك السيادة الوطنية لجمهورية أنغولا الشعبية وحرمة اراضيها . وتشعر حكومتي بالقلق ازاء بعض التطورات الأخيرة التي قد تؤدي الى تدعيم القوى غير المهتمة بالتطور السلمي في المنطقة .

وقد لاحظت حكومتي مع الارتياح اتخاذ مجلس الأمن في حزيران / يونيه الماضي القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) بشأن ناميبيا . اننا نعتبر هذا القرار خطوة هامة في الاتجاه الصحيح . فلأول مرة في حالة ناميبيا يوافق مجلس الأمن على النظر في استخدام الجزاءات او التدابير الشبيهة بالجزاءات ضد جنوب افريقيا . وقد حذر مجلس الأمن جنوب افريقيا من ان عدم تعاونها مع الأمم المتحدة في تنفيذ خطة ناميبيا سيجبره على بحث تدابير ملائمة جديدة ، بما فيها التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وحتى الآن ، لم تظهر جنوب افريقيا أى استعداد للبدء في تنفيذ خطة ناميبيا . ويقدم تقرير الأمين العام (S/17442) الى مجلس الأمن الدليل على ذلك التعتن من جانب حكومة جنوب افريقيا . فرد حكومة جنوب افريقيا الذي طال انتظاره فيما يتعلق باختيار النظام الانتخابي أبلغ الى الأمين العام وكان مبهما ، اذ يمكن ان ينظر اليه باعتباره محاولة من جنوب افريقيا لاضفاء الشرعية على ما يسمى الحكومة في ناميبيا - ذلك الكيان الذي اعتمره مجلس الأمن لانغيا وباطلا . وقد اقحت جنوب افريقيا ،

مرة أخرى ، الادعاءات التي تفتقر الى أى أساس حول تحيز الأمم المتحدة . يضاف الى ذلك ان جنوب افريقيا أصرت ، في ردها في مجلس الأمن ، على الربط بين استقلال ناميبيا ووجود القوات الكوبية في أنغولا - وهي مسألة خارجة عن نطاق الموضوع رفضها مجلس الأمن تكرارا . وتبعاً لذلك ، تجد الحكومة السويدية من المنطقي أن يتخذ مجلس الأمن دون تأخير اجراءات فعالة على النحو المتوخى في قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) .

ان الضغط الدولي المضاعف على حكومة جنوب افريقيا ، لاسيما من خلال الجزاءات الالزامية التي يقرها مجلس الأمن ، اجراء باتت تمس اليه الحاجة للوصول بتنفيذ خطة ناميبيا الى خاتمة مبكرة . لذلك نأسف لعدم تمكن مجلس الأمن قبل ايام من التوصل الى توافق في الآراء حول الجزاءات . وتناشد حكومتي جميع أعضاء الأمم المتحدة وبصورة خاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، أن ينضموا الى هذه الجهود ويعتمدوا المزيد من التدابير الانفرادية ضد جنوب افريقيا لتحقيق هذه الغاية . والسويد من جانبها تؤيد تأييدا تاما طلب مجلس الأمن في القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) باتخاذ تدابير طوعية ملائمة ضد جنوب افريقيا . ولقد اعتمدت السويد تدابير كهذه وتدابير أخرى تتجاوز التدابير المشار اليها في القرار ، بما في ذلك حظر جميع الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا وناميبيا .

فنحن نرى أن هناك مجالاً لاتخاذ مزيد من التدابير من جانب البلدان فرادى لصون مصالح الشعب النامي ، وأنه يجب وقف استغلال الموارد الطبيعية لناميبيا ، بما فيها موارد ها البحرية ، وأنه ينبغي اعتماد تدابير دولية ملائمة تحقيقاً لهذه الغاية .

ولا توجد شركات سويدية تشترك في هذه العطلات الاستغلالية في ناميبيا وقد حظرت الاستثمارات السويدية الجديدة في ناميبيا بمقتضى القانون . وبالإضافة الى ذلك ، أعلنت حكومتي رأيها بأن واردات اليورانيوم من ناميبيا الى السويد ستظل غير مقبولة مادامت جنوب افريقيا تواصل احتلالها غير المشروع لناميبيا . كما لفتت حكومتي انتباه المستوردين السويديين الى المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا والذي اعتمده مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ١٩٧٤ .

ونحن نرى أن من شأن فرض حظر فعال على الأسلحة أن يسهم في وقف تعزيز القوة العسكرية في ناميبيا بما يستتبعه ذلك التعزيز من عواقب وخيمة على شعب ذلك الاقليم . ولذا ينبغي تعزيز حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة .

ان الشعب النامي نفسه هو الذي يتحمل بالعبء الأساسي في الكفاح من أجل الحرية والاستقلال في ناميبيا . غير أن الأمم المتحدة عليها مسؤولية واضحة في مساعدة الشعب النامي . ولذا تناشد حكومتي كل الأعضاء في الأمم المتحدة أن تساهم أو ، ان كانت تفعل ذلك بالفعل ، أن تزيد مساهماتها في مختلف صناديق الأمم المتحدة وأنشطتها التي تستهدف مساعدة شعب ناميبيا .

وقد زادت السويد ، باطراد ، مساعدها الانسانية لشعب ناميبيا ، وهي واحدة من كبار المساهمين في الصناديق والأنشطة آتفة الذكر . وتود حكومتي في هذا السياق أن تؤكد على ضرورة تقديم المزيد من الدعم المعنوي والسياسي وكذلك المساعدة الانسانية الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وتصل المساعدة السويدية التي قدمت الى سوابو خلال السنة المالية الحالية الى قرابة ٦

مليون دولار وهي موجهة الى الأنشطة المدنية لسوايو ، فيما يعد برنامجا سويديا للمساعدة المباشرة بدأ تنفيذه بالفعل في ١٩٧٠ .

ان التطلعات المشروعة لشعب ناميبيا من أجل الحرية والاستقلال لا يمكن وأدّها . وينبغي القضاء على بقايا الاستعمار في ناميبيا . ولا يزال أمام حكومة جنوب افريقيا الخيار بين الانتقال السلمي ، وفقا لمطالب المجتمع الدولي ، أو التغيير الذي يأتي نتيجة للمواجهة مع ما يصاحبه من عواقب لا يمكن التكهن بها . فاستمرار الاحتلال الوحشي لناميبيا سيجبر ، على الأرجح ، مزيدا من الناس فيها على اللجوء الى السلاح وتصعيد مقاومتهم بكل الوسائل المتاحة لهم .

ويجب ألا ينتظر شعب ناميبيا استقلاله أكثر من ذلك . ان المجتمع الدولي عليه مسؤولية مباشرة وفريدة ينبغي أن يضطلع بها هنا . ويجب عليه أخيرا أن يفي بتطلعات شعب ناميبيا وأن يقدم اسهاما حاسما في القضاء على واحدة من القضايا الخطيرة التي طال أمدها على جدول أعمال الأمم المتحدة . فمن شأن ذلك أن يكون اسهاما لا يقدر في الاحتفال بالذكرى الأربعين للأمم المتحدة والذكرى الخامسة والعشرين لاعلان تصفية الاستعمار . والأهم من ذلك انه سيكون خدمة تاريخية لشعب ناميبيا .

السيد فوم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

في الأسبوع الماضي فقط ، عقد مجلس الأمن في هذه المنظمة اجتماعا لبحث مسألة ناميبيا . وقد مهدت لذلك الاجتماع نفسه جلسة للمجلس تقرر فيها انه اذا لم يستجب النظام الاستعماري في جنوب افريقيا الى المطلب العالمي بفتح الحرية لناميبيا ، فان المجلس سينعقد للنظر في اتخاذ اجراء مناسب . وقد ذكر الأمين العام في تقريره المقدم الى مجلس الأمن ان اتصالاته مع نظام جنوب افريقيا لم يحرز فيها أى تقدم . وكان ذلك تصريح أكد استمرار جنوب افريقيا في تحدى هذه المنظمة .

ان مسألة استقلال ناميبيا بند ادرج على جدول أعمالنا منذ النشأة الأولى

لهذه المنظمة . وقد مر عقد الآن منذ انتهت الجمعية العامة ، بالقرار ٢١٤٥ (د-٢١) ،

انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . وبذلك العمل ، أعربت الجمعية العامة عن الاستياء العالمي للقمع العنصرى لناميبيا ولاستعمارها من جانب بريتوريا . ولقد كان ذلك عملا من أعمال الايمان ، الايمان بقضية الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والالتزام بضمان استقلال ناميبيا .

وكان اعتماد مجلس الأمن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) تأكيداً لهذا العمل من أعمال الايمان واعادة تأكيد على التزام هذه المنظمة بمساعدة الشعب الناميبي في كفاحه الحازم من أجل نيل حريته . وكان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، عند اعتماده ، ولا يزال الى اليوم ، يمثل الخطة المقبولة عالميا للحل السلمي للمشكلة ومفتاح استقلال ناميبيا .

ودعوتنا اليوم ، بعد مرور سبعة اعوام على اعتماد تلك الخطة ، الى مواصلة مناقشة مسألة ناميبيا تعليق محزن على تاريخ هذه المنظمة . فذلك يفصح بشكل مريـر عن تحدى نظام بريتوريا العنصرى لهذه المنظمة بغير عقاب . كما انه يفصح عن الرياء من جانب شركاء جنوب افريقيا الذين حرضوا وشجعوا جنوب افريقيا على تحدى منظماتنا انقيادا وراء دوافعهم الضالة .

ومن ثم ، فان مسألة ناميبيا سجل طويل من أعمال البطش الوحشي والمعاناة فسي ذلك الاقليم . وهو سجل للاستغلال الاقتصادي الجشع ، والطمع الذي يعتبر الدافع الوحيد لهذه المؤسسات التي تساند وتشجع الاستعمار الاستعماري في ناميبيا . وهو سجل لعسكرة الاقليم المحتل واستخدامه بشكل غير قانوني كمنطلق للعدوان من قبل جنوب افريقيا ، التي تتصرف بوصفها عميلا للامبريالية في الجنوب الافريقي .

لكنه ، أيضا ، سجل يؤكد تصميم شعب ناميبيا ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، على نيل حريته بكل السبل والقنوات المتاحة له . فمن خلال سوابو ، الممثل الوحيد والشرعي ، كافح شعب ناميبيا سياسيا وخاض النضال المسلح من أجل تحرره . وعلى فرار اشقائه وشقيقاته في انغولا وموزامبيق ، وزيمبابوي ، وقف شعب ناميبيا في صلابه امام هجمة القوات العنصرية والاستعمارية . وان يملو العزم في كفاحه ، والتصميم على تحقيق التزامه ، سعى أيضا الى التعاون مع المجتمع الدولي على تخفيف معاناته عن طريق انهاء الكفاح المسلح والوصول بناميبيا الى الاستقلال من خلال الوسائل السلمية أيضا .

وقد أدت جهوده الى تسهيل وضع الخطة التي تضمنها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والتي ظل شعب ناميبيا ملتزما بها التزاما راسخا . وينبغي التأكيد على انه كان على سوابو ان تقدم تنازلات كثيرة من أجل التوصل الى موقف يسهل اعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، مبدية بذلك مرونتها ، ومثبتة أنها منظمة مسؤولة سياسيا .

في ظل هذه الخلفية ، ولما ابدته سوابو من عظيم الصبر والتعاون ، يتعين علينا ان نحلل الرد الذي رد به نظام جنوب افريقيا الاستعماري غير الشرعي ، فضلا عن مواقف التردد والمراوغة من جانب بعض الدول التي كانت طرفا في جميع جوانب المفاوضات التي أدت الى اعتماد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

فقد اختلقت جنوب افريقيا ومؤيديها الاضرار الواهية ، العذر تلو الاخر ، لتأخير استقلال ناميبيا . وفرضوا شروطا واقحموا مسائل دخيلة تماما ، بهدف واحد هو تأخير استقلال ناميبيا ، وعلا على الابتزاز ، بهدف الحصول على مزايا استراتيجية في المنطقة . وقد سعوا في نهاية المطاف الى خلق ما يسمى بحقائق الأمر الواقع ، التي لا تمثل أكثر من

جهود محكوم عليها بالفشل ، ترمي الى اعاقا استقلال ناميبيا . وكجزء من تلك المحاولات ، فرضت جنوب افريقيا مؤسستها العميلة التي تسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا في حزيران / يونيو من هذا العام ، الأمر الذي ادانتته كل الأوساط وأطنت انه لاغ وباطل .

وقد أصبحت السياسات التي ينتهجها النظام العنصرى في بريتوريا ، سياسات تلاقى الاشمزاز العالمي كما سبق ان أطنا . وبالرغم من ذلك ، مازال هناك شك فيما اذا كان الالتزام بازالة ذلك التهديد للسلم والأمن ، والقضاء على تلك الجريمة التي ترتكب ضد البشرية وقد أصبح عالميا أيضا . وفي نفس الوقت ، حدثت موجة مفاجئة من النشاط كان من الواضح أنها لا ترمي الا الى حماية الفصل العنصرى وجنوب افريقيا الاستعمارية في نهاية المطاف . وفي هذا السياق ، تتناقض سياسة المشاركة البناءة التي تنتهجها الولايات المتحدة الامريكية فضلا عن الموقف الدفاعي الذى اتخذته بعض البلدان الغربية الأخرى ، تناقضا حادا مع ما تتشددق به تلك البلدان من عبارات ترفض الشرور التي يمثلها الفصل العنصرى والاستعمار في ناميبيا .

ولا يخفى على أحد ان تلك البلدان ، التي تعلن حبها للافارقة المقهورين وصدقتها وتأييدها للقمعيين الافريكان ، بيد وان استراتيجيتها العالمية المفعمة بالغرور هي التي تحركها أكثر من ذلك الحب وتلك الصداقة ، وأكثر من اهتمامها بواقع القمع الذى يتعرض له شعب ناميبيا والشعب الأسود في جنوب افريقيا ، أو وقائع الموت والدمار التي تحيق بشعوب انغولا وموزامبيق وبوتسوانا وليسوتو .

وإذا سلمنا جميعا بأن الاحتلال الاستعمارى لناميبيا ينطوى على خطأ ، وسلمنا بأن الاحتلال غير الشرعي لناميبيا عدوان على شعب ناميبيا وتهديد لسيادة الدول المجاورة والسلم والأمن في المنطقة ، فمن الضرورى ، بكل تأكيد ، أن يترجم ذلك التسليم الى اجراءات عملية ضد نظام جنوب افريقيا . ولن تكفى التعليقات التافهة بعد ذلك .

ومن المحتم أن تتخذ هذه الجمعية اجراءات حاسمة لتعضيد قراراتها ، وتدعو مجلس الأمن لاتخاذ تدابير لتحقيق حرية ناميبيا والقضاء على تهديد السلم والأمن الذى مازال يشكله ذلك التحدى من جانب جنوب افريقيا . ويود وفدى أن يعلن أن هذه المنظمة لا يسعها أن تتمتع بالتمادى في التذبذب بأكثر مما فعلت ، ان كان ذلك من حقها أصلا . والذى يواجهننا واضح أمامنا : انه الاستعمار ، والفصل العنصرى ، وعدم الشرعية .

(السيد فوم ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

فاحتلال جنوب افريقيا لناميبيا يمثل تحديا مباشرا وصارخا للأمم المتحدة بأسرها .
واحتلال جنوب افريقيا لناميبيا غير قانوني ، وهو عملية ترمي الى زرع الفصل العنصرى هناك ،
وهو نظام العنصرية المؤسسية ، وهو جريمة ضد البشرية . وينبغي ان يتركز الاهتمام على هذا
الجانب بشكل حاد هذا العام والعالم يحتفل بالذكرى الأربعين لهزيمة النازية الهتلرية في
أوروبا ، بينما ينزف الناميبيون دما .

وأخيرا ، فان استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا يشكل مصدر عدوان
مستمر على شعب ناميبيا وشعب انغولا اللذين أنتهكت سيادتهما انتهاكا وحشيا ، ومن ثم
فان هذا الاحتلال يمثل تهديدا مستمرا للسلم والأمن في تلك المنطقة .

ولكل تلك الأسباب ، نطالب باتخاذ اجراءات من أجل الحرية وكرامة الانسان في
ناميبيا . اننا نطالب اولئك الذين يسعون الى احتضان جنوب افريقيا وحمايتها ، الامتناع
عن احتضان وحماية الفصل العنصرى وعدم الشرعية .

وفي هذا السياق ، اود ان أشيد بجهود تلك البلدان التي بدأت ، فرادى ،
بفرض عقوبات طوعية على جنوب افريقيا . ونحث على ان يتبعها المزيد من البلدان في اتخاذ
التدابير المثالية التي اتخذتها بلدان الشمال ، وبلدان مثل كندا واستراليا ونيوزيلندا ،
التي قطعت شوطا طويلا في تحقيق نص ميثاق الأمم المتحدة وروحه سعيا لضمان امتثال
جنوب افريقيا لقرارات الامم المتحدة . ولدينا كل مبرر لأن نعتقد بأن العقوبات ، اذا
طبقتها المجتمع الدولي على نحو صارم ، سوف تعيد حتما الكرامة والعهد
والحرية للأغلبية التعسة من الافارقة الجنوبيين ، ولا سيما شعب ناميبيا . ويحدونا
الامل في ان تقوم تلك البلدان ، ونشير بصفة خاصة الى الولايات المتحدة الامريكية والمملكة
المتحدة ، اللتين عرقلتا اتخاذ اي اجراء في مجلس الأمن ، باعادة النظر في مواقفها والانضمام
اليها جميعا في اتخاذ اجراء تعاوني من أجل تحقيق الحرية في ناميبيا .

واسمحوا لي ، في هذه المرحلة ، ان أشيد بشعب ناميبيا البطل ، بقيادة سوابو

ممثلته الشرعي الوحيد ، لكفاحه الشجاع الذي يتسم بالتصميم ضد النظام العنصرى . ونحن
نعتمد ان نهاية سياسات جنوب افريقيا التي تتسم بالعجرفة والتعنت ازاى استقلال ناميبيا ،
مسألة وقت فحسب . ونؤكد ان شعب ناميبيا المكافح سيحصل على استقلاله عاجلا لا آجلا .
ومن ثم ، نحث المجتمع الدولي على ان يواصل تقديم دعمه السياسي والدبلوماسي والمادى
والمالى والمعنوى لشعب ناميبيا المكافح .

وفي الختام ، أشكر الرفيق توافو جا توافو طو عرضه المتأني لقضية ناميبيا ، وأود أن أسجل تأييد بلدي الكامل الذي لا يحيد لشعب ناميبيا الباسل في كفاحه لتحقيق استقلاله الوطني .

وأعظم هذه الفرصة أيضا للاعراب عن أسى تقديرينا للسفير نوبل سنكلير ، الرئيس بالانابة لمجلس ناميبيا على الطريقة المثلث التي أدار بها أعمال المجلس وطو التقدم الذي أحرز فيما يتعلق بقضية شعب ناميبيا .

السيد أكافا (توفو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أصبحت مسألة ناميبيا محنة حقيقية ليس فقط بالنسبة لشعب الاقليم ولكن أيضا بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة ذاتها . انها محنة أليلة للسكان بسبب الظروف غير المحتملة المفروضة عليهم من جانب السلطات العنصرية في جنوب افريقيا ، وسبب القمع الوحشي الذي يعاني منه المناضلون في المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وبالنسبة للمنظمة فانها محنة لأن هذه المسألة تشكل في الثقة التي تضعها الشعوب الافريقية في المنظمة بغية ايجاد حل فعّال لمشاكلها .

بعد اعتماد مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، طسّق الرأي العام العالمي آمالا - لها ما يبررها - على استقلال ناميبيا . ولكن اليوم ، ينفخي للجمعية العامة أن تدرس مرة أخرى مسألة ناميبيا التي تدرج بصورة منتظمة في جدول أعمال دورات الجمعية العامة منذ سنة ١٩٤٦ . وفي ذلك الوقت كان البند معنونا " مسألة اقليم افريقيا الجنوبية الغربية " ، ولكن في سنة ١٩٦٦ تحول الى " مسألة ناميبيا " .

وهكذا ، فهذه المسألة معروفة للجميع عن طريق تقارير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والاجتماعات العديدة التي انعقدت بشأنها ، ولاسيما المؤتمر الدولي لمناصرة شعب ناميبيا الذي انعقد في باريس في طام ١٩٨٣ ، والاحتفال بيوم التضامن الدولي مع شعب ناميبيا الذي تم هنا في مقر المنظمة هذا العام .

ولكن جدير بالذكر أن القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي صدر عن الجمعية العامة بتاريخ ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ قد أنهى انتداب جنوب افريقيا على اقليم افريقيا الجنوبية

الغربية الذى أصبح فيما بعد ناميبيا . والمثل ، أظنت محكمة العدل الدولية في فتواها في عام ١٩٧١ أن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي ، وأنه يجب على جنوب افريقيا أن تنسحب من اقليم ناميبيا حتى يتسنى له تحقيق استقلاله . وقد كلف مجلس تابع للأمم المتحدة بإدارة الاقليم الى حين نيله الاستقلال .

وفي نفس الوقت ، عزز شعب ناميبيا كفاحه البطولي والمشروع تحت القيادة المسؤولة

لسوابو .

وخلال المناقشات التي دارت في الدورة التذكارية للاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، والتي توافقت مع الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، اعترف المتحدثون بصورة جماعية بانه رغم النجاح الذى حققته المنظمة في عملية انهاء الاستعمار ، الا أن تسوية سلمية وسريعة لمشكلة ناميبيا أصبحت ضرورية لتجنب فرض الحرب والغرض على الجنوب الافريقي مما يؤثر على سمعة المنظمة في سياق جهودها من أجل انهاء الاستعمار . وبالتالي يجب ان نتصرف فوراً حتى تطبق خطة العمل من أجل استقلال ناميبيا المحددة بوضوح في قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

ويتعين على المجتمع الدولي أن يعين موارد القانونية والاقتصادية والسياسية بغية المطالبة بالانسحاب الفوري وغير المشروع لجنوب افريقيا ، بما يكفل لشعب ناميبيا ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير والاستقلال في اطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ويمثل هذا القرار في رأى وفدى الحل الملائم فيما يتعلق بأية تسوية سلمية للمشكلة . ويعتبر وفدى أن ابقاء ناميبيا في وضع المستعمرة بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي ، يشكل تحدياً خطيراً للمجتمع الدولي . وان ذلك لمصدر قلق متزايد ويؤدي الى نفاذ صبر شعب ناميبيا واحباطه ، كما ينطوي على خطر يهدد تحقيق الأمن والسلم في افريقيا عامة .

ويؤيد وفدى بدون تحفظ الخطة المتماسكة للتسوية الواردة في قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهما قراران لم ينفذا للأسف ، وذلك بسبب سوء نية نظام جنوب افريقيا العنصرى ومناورات المتعددة وضد ما دعم نظام جنوب افريقيا هذه المناورات بمطالب اضافية لا تتعلق بالمسألة ، فقد بين بوضوح أن ليس في نيته مفادرة ناميبيا .

ومن المسلم به اليوم أن جنوب افريقيا وحلفاءها يتحملون المسؤولية الكاملة عن عرقلة تنفيذ خطة تسوية مسألة ناميبيا . ووفدى على يقين من أن القبول المزعوم للخطة من جانب جنوب افريقيا كان في حقيقة الأمر محاولة لكسب الوقت للبقاء على سيطرتها على ناميبيا عن طريق فرض تسوية داخلية على شعب ناميبيا والمجتمع الدولي تعطى لبريتوريا الحق في اقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة في وندهوك نتيجة ما يسمى بالمؤتمر المتعدد الأطراف .

ولكن شعب ناميبيا والمجتمع الدولي لم يخذعوا بذلك ، وكشفا المناورات على حقيقتها ، ورفضاً بصورة حاسمة قرار بريتوريا الذي يسعى الى أن يمتد نظام الفصل العنصرى البغيض الى ناميبيا .

بل ان حكومة بريتوريا كشفت عن نواياها الحقيقية فيما يتعلق بخطة الامم المتحدة من خلال ما أعلنته في مؤتمر جنيف الذى انعقد في عام ١٩٨١ وفي مباحثات لوساكا في عام ١٩٨٣ وفي مؤتمر منديلو الذى انعقد في الرأس الأخضر في عام ١٩٨٤ ، من أنه لم يحمس الوقت بعد لمناقشة تنفيذ الخطة ، بينما أبدت سوابق استعدادها للتفاوض بشأن وقف اطلاق النار وتحديد تاريخ للانتخابات التي تؤدي الى اجراء الانتخابات .

وتبين كل هذه المناورات بوضوح أننا نتعامل مع حكومة فريدة في تصرفاتها وتمعجرفة في مسلكها في الحياة الدولية ، وهي حكومة يجب التعامل معها بعدم الثقة وحذر لأنها تمارس الارهاب ضد شعب ناميبيا وتقوم بعمليات لزعزعة الاستقرار في الدول المجاورة .

ولسنا بحاجة الى أدلة جديدة على أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا بتشدد وعجرفته يمارس داخل ناميبيا قمعاً بغيضاً وعنيفاً للغاية ضد شعب ناميبيا ، ويرتكب خارجها أعمال عدوان مسلح وتخريب وزعزعة للاستقرار في الدول المجاورة ، خاصة انغولا وليسوتو وبوتسوانا وموزامبيق ، بما يتعارض مع مبدأ عدم اللجوء الى استخدام القوة في العلاقات الدولية ، ومبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها .

وفي رأى وفد بلدى أن التصرفات العسكرية لجنوب افريقيا ضد دول خط المواجهة تشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار ، وبالتالي للسلم في الجنوب الافريقي . وعلاوة على ذلك ، فإن التدخل الكبير للقوات المسلحة لجنوب افريقيا في أنغولا في شهر تشرين الأول / اكتوبر الماضي أثناء انعقاد هذه الجمعية العامة هو نموذج للتكتيكات المعتادة لسلطات بريتوريا ، التي تحاول الاساءة الى سلطة الأمم المتحدة عندما تناقش مسألة ناميبيا .

وهناك أدلة كثيرة على ذلك . ويذكر وفد بلدى بوجه خاص بمذبحة كاسينغا الدموية التي ارتكبتها عمدا القوات المسلحة لجنوب افريقيا عشية مناقشة مجلس الامن لمسألة ناميبيا في شهر أيار / مايو ١٩٧٨ . ونحن نتذكر أيضا الهجمة الدموية الاخيرة التي شنتها نفس القوات على بوتسوانا والتي أسفرت عن وقوع ضحايا كثيرين من المدنيين .

وفي هذا الصدد ، يود وفد بلدى أن يؤكد من جديد ان توغو ، حكومة وشعبا ، ستستمر تحت رئاسة فخامة الجنرال غناسنغبي اياديما تدين بشدة هذا الاستعراض للقوة ، الذى يكشف سوء نية سلطات جنوب افريقيا ومخططاتها التوسعية تجاه ناميبيا ، ويزيد من مخاطر للمجتمع الدولي أن يفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ويؤكد وفد بلدى من جديد تأييده القوى للبلاغ النهائي الصادر عن اجتماع الوزراء ورؤساء الوفود لبلدان عدم الانحياز ، الذى عقد في نيويورك في الفترة من ١ الى ٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ ، وللقرار ٣٩ / ٥٠ ألف الذى يدين قيام النظام العنصرى في جنوب افريقيا بأعمال العدوان العسكرى والارهاب وزعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة . ويحث المجتمع الدولي على أن يزيد بصفة عاجلة ما يقدمه من دعم مالي ومادى وعسكرى وسياسى الى دول خط المواجهة بغية تمكينها من الدفاع عن نفسها ضد جنوب افريقيا المعتدية والتي تواصل دون ردع رفضها لقبول قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) تحت ذريعة وجود قوات كوبية في أنغولا .

ان الطريق المسدود الذي يعترض تنفيذ خطة استقلال ناميبيا قد نجم أيضا عن الربط الذي لا مبرر له بين استقلال ذلك الاقليم وانسحاب القوات الكوبية الموجودة حاليا في أنغولا بناءً على طلب حكومة دولة ذات سيادة وحررة مستقلة .

وفي رأينا ان مسألة ناميبيا هي مسألة تتعلق بانها الاستعمار بيد انه فسي محاولة لتحويل أنظار العالم عن الوجه الاستعماري لهذه المسألة ، فانها تعرض بشكل مصطنع كمشكلة تتعلق بالتنافس بين الشرق والغرب . ويرى وفد بلدي انه لا جدال في انها مسألة تتصل بانها الاستعمار ، وان حسمها يقتضي اعادتها الى طابعها الحقيقي . فعن طريق ادخال ذلك العنصر الذي يعتبر دخيلا تماما على مسألة ناميبيا ، أمكن تأخير حصول هذا الاقليم على استقلاله .

ويؤكد وفد بلدي من جديد تأييد توغو لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي ما زال يمثل الاساس الوحيد للتسوية السلمية المقبولة لدى المجتمع الدولي بأسره والأطراف المعنية . وفي هذا الصدد ، فان للاعضاء زوى التأثير في هذه المنظمة دورا حاسما ومسؤولية تاريخية تجاه افريقيا وشعب ناميبيا والمجتمع الدولي بأكمله . ويأمل وفد بلدي أن تقدم جميع الدول اسهاما ايجابيا في اقامة ناميبيا المستقلة .

لذلك ، يحث وفد بلدي المجتمع الدولي على تأييد وتعجيل فرض الجزاءات المنصوص عليها في قرار مجلس الامن ٥٦٦ (١٩٨٥) ، التي تهدف الى تعجيل انها احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . وتضم توغو صوتها الى كل المبادرات التي يمكن أن تتوصل الى حل مبكر ومقبول لمسألة ناميبيا التي طال أمدها أكثر من اللازم .

وبالنيابة عن وفد بلدي ، أود أن أؤكد من جديد تأييد شعب توغو وتضامنه مع الشعب الناميبى الباسل في نضاله الطويل الذي يخوضه بعزم وتضحية تحت القيادة المسؤولة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سواهو) ، ممثله الحقيقي . ولا شك فسي ان الخبرة المكتسبة في ذلك النضال الطويل ستساعد ذلك الشعب على تحقيق التحرر الكامل من سيطرة نظام الفصل العنصرى . وقد أهدى هذا الشعب عن طريق ممثليه استعداداه لبحث كل المبادرات الرامية للتوصل الى حل لمسألة ناميبيا ، التي تستحق الانصاف .

ويؤكد وفد بلدي من جديد امتنان حكومة توفغو للامين العام وللمجلس الأمام المتحدة لناميبيا لما يبديانه من تفان لقضية ناميبيا وما يبذلانه من جهود لا تكل للتعجيل بحرية ناميبيا واستقلالها .

السيد رازا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : مرة أخرى

تشهد الجمعية العامة الاهتمام الكبير من جانب المجتمع الدولي بالحالة المستمرة لشعب ناميبيا . ويتجلى هذا الاهتمام ليس فقط في ذلك العدد الكبير من الوفود التي أبدت قلقها ، بل أيضا في الاتفاق الاجماعي على الضرورة العاجلة لتحقيق استقلال ناميبيا في أقرب وقت ممكن من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يوفر الاساس الوحيد المعترف به عالميا لتحقيق ذلك الهدف .

ويشارك وفد بلدي في هذه المناقشة بوصفه أيضا عضوا في مجلس ناميبيا وفي اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار ، التي أيد بلدي فيها بشكل فعال توافق آراء تونس . وقد أكدت شيلي دائما في هاتين الهيئتين تأييدها الذي لا يحيد لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأعربت عن رغبتها في وضع نهاية سريعة لهذا الوضع الشاذ الذي يواجهه المجتمع الدولي منذ أمد طويل .

وفي الدورة غير العادية التي عقدها مجلس ناميبيا في فيينا ، وفي المناقشات التي أجريت في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، أعرب بلدي عن أمله في أن تؤدي الاتصالات التي كانت تجرى في ذلك الحين الى نتائج مشرقة . ولكننا نرى اليوم بقلق كبير ان بصيص الامل الذي كان يلمح في الافق قد تبدد ، وان تلك الاتصالات قد انتهت تقريبا .

وخيبة الامل التي أثارتها تلك الحقيقة في هذه المناسبة لها وقع شديد فسي نفوسنا ، لاننا عشنا على أمل ان نقدم للتاريخ أعظم انتصار ، وهو حصول ناميبيا على الاستقلال ، لدى احتفالنا بالذكرى الاربعين لانشاء الأمم المتحدة ، والذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . واعتقد وفد بلادى ان التفاؤل له ما يبرره ما دنا قد قبلنا بصعوبة التناقض المتمثل في الاحتفال بمرور أربعين سنة من عمر الأمم المتحدة ، مع استمرار وجود مشكلة في الوقت ذاته تؤثر على عدد هائل من البشر ، وتشغل بال هذه المنظمة منذ لحظة ميلادها . لكن هذا التناقض قد برز لسوء الحظ . ورغم ذلك فان شيلي اليوم تتمسك بموقفها ذاته ، وهو رفض النظام الاستعمارى الذى أخضعت له ناميبيا منذ عام ١٩٤٦ . وهذا هو السبب في أننا نعرب اليوم مرة أخرى علنا عن خيبة آملنا .

واذاً ذلك لا يسعنا الا ان نركز جهودنا على العمل الذى يضطلع به كل من الامين العام ومجلس الامم المتحدة لناميبيا . ويشعر وفدى بالامتنان للامين العام السيد بيريز دى كوييار ، ويرحب بالجهود التي يبذلها للتوصل الى اتفاق من شأنه ان يضع حداً للوضع المجحف السائد في ناميبيا . فربما تكون فطنته وقدرته سببين من الاسباب القليلة التي تبقي على آملنا في تسوية سلمية .

اما فيما يتعلق بمجلس ناميبيا فان وفدى يثني على تفانيه في هذه القضية ، ويود أن يشيد بالاجراءات الحكيمة التي اتخذها الرئيس بالانابة ، السفير سنكلير ممثل غيانا . ورغم الحالة الراهنة غير المشجعة ، فما فتى مجلس ناميبيا يواصل جهوده . وأسطع دليل على ذلك القرار الذى اعتمده في دورته الاستثنائية المعقودة في فيينا والذى يطالب فيه بالاعتراف لناميبيا بمنطقة بحرية خالصة امتدادها ٢٠٠ ميل . ونعتقد ان الاعتراف بهذه المنطقة يعد أحد العناصر الجديدة والقيمة للغاية التي أدخلت الآن في المناقشة الخاصة بناميبيا .

ولا يزال المرسوم رقم ١ ساريا ، وهو قاعدة دولية هدفها حماية موارد ناميبيا الطبيعية ، والاجراءات التي اتخذت في اوروبا للحصول على اعتراف دولي به عن طريق

عرض قضايا على المحاكم في بعض بلدان تلك القارة ، تمثل خطوة ملموسة الى الامام . وذلك بالاضافة الى الاهتمام الذي أبداه المجلس بشأن المنطقة البحرية - وهو الاهتمام الذي كرر المجلس الاعراب عنه في قراره ألف الذي لم يقبل بقاء المنطقة البحرية في حدود ١٢ ميلا بل جعل امتدادها الى ٢٠٠ ميل . ويجب أن يكون المجتمع الدولي على يقين من أن اهتمامنا يشمل موارد ناميبيا بكاملها ، واننا سنواصل بذل جهودنا للحفاظ قدر الامكان على كل تراثها . وفي هذا الصدد تأمل شيلي أن يؤدي نشر الدراسة التي اجرتها منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة عن حجم عمليات الصيد على امتداد سواحل ناميبيا الى لفت أنظار هذه الجمعية الى حقائق مثيرة للدهشة ، كما انه يعطينا فكرة واضحة عن مستوى السلب والنهب الذي يتعرض له تراث ناميبيا البحري ، ومن اولئك الذين يستغلون هذا التراث باستيلائهم غير الشرعي على ثروة ناميبيا الطبيعية التي هي تراث الشعب الناميبى وحده .

وبنفس الروح البناءة التي قدمت بها هذه الملاحظات نود ان نقول انه يجب على مجلس ناميبيا ان يلجأ الى كل الوسائل المتاحة لتوسيع مصادر معلوماته كيما تصبح نظرتنا الكلية الى هذه المسألة شاملة قدر الامكان . ويتعين في هذا الصدد على المجلس أن يواصل ، على وجه الخصوص ، استخدام المعلومات التي يستقيها من الهيئات التابعة لمنظومة الامم المتحدة لأن أحدا لا يستطيع انكار موثوقيتها .

وأود ان اختتم بياني هذا بتكرار الاعراب عن تصميم وفد شيلي على مواصلة العمل من أجل تحقيق الاستقلال الكامل لناميبيا ، وهو موقف يتخذه بلدي منذ عام ١٩٤٦ ، أي منذ الدورة الاولى للجمعية العامة ، وبتكرار تأييدنا لعمل مجلس ناميبيا ، وبتكرار تقديرنا للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) لاستعدادها للتفاوض ، معربين مرة أخرى عن الامل في أن تسفر جهودنا عن اقناع جنوب افريقيا بأن تتخذ موقفا أكثر مرونة ، وأن تسمح بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، من اجل تحقيق التسوية السلمية التي نتطلع اليها جميعا .

السيدة كراسكو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لا شك

ان منظمنا قد حققت واحدا من أعظم انتصاراتها بعملية انهاء الاستعمار التي أدت الى تحقيق الهدف الاسمي المتمثل في عالمية العضوية في هذه المنظمة .

وقد تشرفت بوليفيا وبلدان امريكا اللاتينية الاخرى بالمشاركة ، بنشاط كبير ، في صياغة الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي اعتمد في ١٩٦٠ . ومنذ ذلك الحين نتابع باهتمام بالغ ، ونؤيد في الوقت ذاته كل جهد يستهدف تنفيذ هذا الاعلان .

وفي الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاصدار ذلك الاعلان التاريخي تستطيع كل دولة من الدول الأعضاء في هذه المنظمة ان تقول عن حق ان النظام الاستعماري يكاد يكون قد تلاشى . كما يجدر أن نشعر بالارتياح ازاء ما انجزناه من عمل وما حققناه في هذا الميدان . الا ان ثمة حقيقة تفقد تلك المنجزات بريقها ، وهي ان هناك شعبا واحدا في الجنوب الافريقي ما زال يستمرخ الحرية والعدالة ، نتيجة لاستمرار رفض حكومة جنوب افريقيا الامتثال لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

ولم يتوقف المجتمع الدولي عن المطالبة بإعمال حق الشعوب في تقرير المصير . ونحن نواجه ذلك التحدي بالدعوة الى التفاهم وتهيئة المناخ الصحيح الذي يمكن ذلك الشعب من ممارسة حقه في تقرير المصير ، وذلك باجراء انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف دولي ، وبالمشاركة الكاملة لسواهو ممثله الشرعي الوحيد .

وقد يستغرق الأمر زنا طويلا وقد يكون مؤلما اذا ما أردنا أن نعدد جهود المجتمع الدولي الرامية لممارسة الضغط على جنوب افريقيا لكي تنفذ أحكام مختلف القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمحافل الدولية الأخرى .
وقد اعترفت الأمم المتحدة عندما اتخذت القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي ينهي انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا ، بمسؤوليتها الجسيمة عن ادارة الاقليم واعداد برنامج يرمي الى تحقيق استقلاله وحقه في تقرير المصير .

ومنذ ذلك الحين ، والأمم المتحدة تعيد بصلافة في عدد من القرارات حق الشعب النامبي غير القابل للتصرف في تقرير مصيره واستقلاله . ولقد كان هناك تصور بأن تلك الجهود سوف تنتهي باعتماد مجلس الأمن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي حدد السبل والوسائل التي تمكن شعب ناميبيا من تقرير مصيره عن طريق اجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة . الا أن ذلك الجهد لم يوث ثماره بالرغم من الجهود التي بذلها الأمين العام ، لأن العقبات ماتزال توضع على الطريق مما يطيل من معاناة البشر الذين لا هدف لهم سوى العيش في كرامة على أرضهم .

ونظرا لأن هذه التدابير لم تحقق انسحاب جنوب افريقيا ، واستجابة للنداء الصادر من مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز ، اجتمع مجلس الأمن لاستئناف النظر في هذه المسألة واعتمد القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) الذي حذر جنوب افريقيا ، ضمن جملة أمور ، من أنها اذا لم تتعاون تعاوننا كاملا في تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، فإن المجلس سيضطر الى أن يجتمع مرة أخرى للنظر في اعتماد التدابير المناسبة بموجب الميثاق .

وحيث انه لم يحدث أى تغيير في موقف بريتوريا المتعجرف ، فقد اجتمع مجلس الأمن مرة أخرى منذ أسبوع للنظر في هذا الموقف المشير . ومن المؤسف أن مشروع القرار الذي قدمته بلدان عدم الانحياز الاعضاء في مجلس الأمن والذي ورد فيه ان استمرار حكومة بريتوريا في رفضها الامثال للقرارات القائمة يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ، هذا القرار لم يعتمد كما كان المجتمع الدولي يتوقع . ومن الضروري أن نذكر أعضاء مجلس الأمن بأن التأجيل المستمر لاتخاذ تدابير محددة لن يفيد الا سياسة القمع والعنف التي يمارسها النظام العنصرى .

وأود الآن أن أتناول التقرير الذى قدمته اللجنة الخاصة والذى أكدت فيه من جديد أن ناميبيا هي مسؤولة مباشرة للأمم المتحدة حتى يحين الوقت الذى يمارس فيه الاقليم حقه فى تقرير المصير والاستقلال الوطنى ، وتكرر ايمانها بأن نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا مسؤول عن خلق حالة تعرض السلم والأمن الدوليين لخطر بالغ ، نتيجة رفضه المستمر الامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ، وحرمانه لشعب ناميبيا من حقوق الانسان الأساسية بما فيها حقه فى الاستقلال ، واستخدامه القمع والعنف ضد شعب ناميبيا ، وأعماله العدوانية التخريبية والمزعزعة للاستقرار ضد الدول المجاورة ، ومحاولته فرض تسوية داخلية على شعب ناميبيا .

وكل ذلك يدعونا الى التفكير . وقد بات من المحتم على هذه المنظمة لكي تحافظ على مصداقيتها وتتولى مسؤوليتها الاساسية بجدارة وفقا لأحكام الميثاق ، أن تعمل على استقلال ناميبيا التي وضعت ثقتها فى الأمم المتحدة .

وبالمثل يهيد وفدى ويساند رفض اللجنة الخاصة لكل مناورات جنوب افريقيا الهادفة الى اعلان استقلال زائف لناميبيا عن طريق خطط دستورية وسياسية زائفة ترمي الى تكريس هيمنتها الاستعمارية على ناميبيا ، ومحاولات جنوب افريقيا الأخيرة فرض حل داخلي عن طريق ما يسمى المؤتمر المتعدد الأحزاب وتشكيل حكومة انتقالية . كل هذه الاجراءات فى رأى وفدى ليست مجرد عقبة كأداء فى سبيل تحقيق مقاصد هذه المنظمة بل هي أيضا تدابير غير قانونية ولا قيمة لها على الاطلاق .

ان الحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها الرشيد مسألة تشير القلق المستمر لبوليفيا . ولهذا نشارك آراء البلدان القائلة بأن شعب ناميبيا وحده هو الذى له الحق فى أن يدير موارد ناميبيا الطبيعية ويتحكم فى استغلالها ، ويطلب الى مجلس ناميبيا أن ينفذ المرسوم رقم (١) الخاص بحماية تلك الموارد . ومن ناحية أخرى يجب ألا يقبل المجلس قيام الشركات الأجنبية بالاستفادة على نحو غير مشروع من الموارد غير المتجددة فى ذلك الاقليم بما يزيد من فقره ومعاناته .

وأود أن أسجل امتنان وفدى للعمل الذى قام به مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ونشجع المجلس على مواصلة جهوده . وفى الختام أود أن أكرر تأييد شعب بوليفيا

لشعب ناميبيا في نضاله البطولي العادل من أجل الاستقلال ومازلنا نعتقد أن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية عن اتخاذ تدابير سريعة وفعالة لانتهاء الإدارة الاستعمارية لذلك الاقليم . كما تعرب بوليفيا عن تعاطفها مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وتأييدها القاطع لها . وماتزال بوليفيا مقتنعة بأن وحدة ناميبيا وسلامة أراضيها ينبغي الحفاظ عليها . ويجب أن يصبح خليج والفيس جزءاً لا يتجزأ من ناميبيا . ونود أن نعرب عن ادانتنا القوية لأعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد الدول الافريقية المجاورة .

السيد فرح درير (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الوقت

الذي يحتفل فيه المجتمع الدولي بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة التي تهدف الى اقامة السلم والأمن العالميين ، وفي الوقت الذي يصادف فيه هذا الاحتفال أيضا الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فاننا نجد أن مسألة ناميبيا ماتزال تمثل أحد الموضوعات الملتهبة على جدول أعمال هذه الهيئة التي تنتظر التسوية السلمية .

وقد مضى تسعة عشر عاما منذ عام ١٩٦٦ ، حينما تولت الأمم المتحدة عن طريق مجلس ناميبيا المسؤولية المباشرة عن ادارة اقليم ناميبيا بغية مساعدة شعب ناميبيا على تحقيق الانتقال السلمي الى الاستقلال .

واستمرار النظام العنصرى في جنوب افريقيا في معارضته لهذا القرار يكشف عن تشبهه بالبقاء في ناميبيا ورفضه باصرار التعاون بانهاء احتلاله غير المشروع لاقليم ناميبيا .

بل ان نظام جنوب افريقيا العنصرى ، برغم النداءات والمناشدات الدولية المستمرة ، قد عزز وجوده وفرض ادارته القهرية بزيادة قواته العسكرية وقوات الشرطة التابعة له في الاقليم ، مانعا بذلك شعب ناميبيا من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

ونتيجة لذلك ، ازدادت الحالة تدهورا في أرجاء الاقليم ، وأصبحت المجابهة والتوترهما النتيجة الحتميتين للحكم الطاغى المستبد الذى يمارسه النظام العنصرى . وما من أحد يستطيع أن ينكر أن نظام جنوب افريقيا العنصرى ومسلكه المتعننت قد أظهرها للعالم بأسره مدى ما تشكله سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها من خطر على الجهود الرامية الى الحفاظ على السلم والأمن في الجنوب الافريقي وكذلك فسي المنطقة بأسرها بل وما وراءها .

ان هذه السياسة الخطيرة تجعل الغالبية العظمى لسكان جنوب افريقيا السود وشعب ناميبيا رهينة لها . ويواصل نظام جنوب افريقيا العنصرى من خلال هذه السياسة اضطهاده الوحشي لشعب ناميبيا ، وهو يحاول أن يدمر الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لذلك البلد ، بأن يفرض على الشعب تسوية داخلية عن طريق ما يسمى بالنظام المتعدد الأحزاب ، وتشكيل ما يسمى بالحكومة المؤقتة التي تشكل انتهاكا صارخا لقرارات ومقررات مجلس الأمن وتحديا لسلطته . وعن طريق هذه السياسة الشيطانية أيضا يرغم نظام جنوب افريقيا شباب ناميبيا من الذكور على الانضمام الى الجيش للقتال ضد شعبهم وقتل اخوتهم .

ان نظام الفصل العنصرى الراسخ ، أظهر ان لا يقف عند حد في ارتكابه لأعمال العدوان خارج حدود ناميبيا وجنوب افريقيا . فنظام جنوب افريقيا استخدم ولا يزال يستخدم اقليم ناميبيا كمنصة انطلاق لهجماته العسكرية وأعمال زعزعة الاستقرار الموجهة ضد الدول الافريقية المستقلة ذات السيادة ، ليمنعها من تقديم الدعم الى حركات التحرير الوطنية في نضالها من أجل تفكيك أوصال نظام الفصل العنصرى الشرير .

ان النظام العنصرى يرفض أن يستجيب لرغبات المجتمع الدولي المحب للسلم وبذلك يعزل نفسه عن بقية العالم ، ما عدا اسرائيل التي يرتبط معها بتعاون أثم في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية .

ويستخدم نظام جنوب افريقيا كل حيلة ممكنة لكسب الوقت من أجل مناوراته الخبيثة وتكتيكاته التسوية لادامة سيطرته على الشعب الناميبي وزيادة استغلال ونهب موارده الطبيعية .

والأنشطة التي يمارسها هذا النظام في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية انما تقوض جهود الشعب الناميبي الرامية الى حماية سلامته الاقليمية وموارده الطبيعية .

لقد شهد العالم بأسره على مرّ قرن من الزمان -كيف تواطأ بقسوة الحقوق المشروعة للشعب الناميبي في الحرية والعدالة .

ونحن نجار صارخين بأن استقلال ناميبيا قد آن أو انه منذ وقت طويل . لهذا ، لا يمكننا أن نتغاضى عن أية سياسة للتعاون مع نظام جنوب افريقيا العنصرى من شأنها أن تقوض النضال المشروع للشعب الناميبي من أجل الحرية والاستقلال الوطني . ولهذا السبب أيضا نرفض سياسة ربط استقلال ناميبيا بأية قضايا خارجية ، حيث اننا نعتقد ان مثل هذه السياسة تعيق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهو الأساس الوحيد لتحقيق تسوية سلمية دائمة لسألة ناميبيا .

ولهذا السبب أيضا نؤكد من جديد شرعية كفاح الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) - الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي - ضد احتلال جنوب افريقيا غير المشروع للأقليم ؛ ونطالب كل الدول بزيادة الدعم المادى والمعنوى الذى تقدمه لهذا الشعب .

لقد اعترفت كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن في قراراتهما ومقرراتهما بالكفاح العادل للشعب الناميبي . وقد أعلننا ان احتلال جنوب افريقيا لاقليم ناميبيا غير مشروع ولاغ وباطل .

لقد أدان مجلس الأمن في قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) ، الصادر منذ أشهر قليلة ، اقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة في وندهوك . وأعلن ان الاجراء غير مشروع ولاغ وباطل ، كما أدان المجلس جنوب افريقيا لوضعها العراقيل أمام تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، وحذر المجلس جنوب

افريقيا بشدة من أن عدم تعاونها مع المجلس التزاما بقراره ، سيضطر المجلس الى اتخاذ تدابير مناسبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك الفصل السابع .
وقد شعرنا بالاغتباط اذ اعتقدنا ان تحذير مجلس الأمن الموجه الى جنوب افريقيا قد يكون له أثره ، وان المجلس سيضطلع بمسؤوليته الاساسية ألا وهي ضمان تنفيذ قراراته ومقرراته .

بل اننا توقعنا أن مجلس الأمن ، في حالة تحدى جنوب افريقيا ، لن يجد أمامه خيارا سوى فرض تدابير مناسبة ضدها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . لكن للأسف ، لا يزال نظام جنوب افريقيا - متحديا كما كان دائما - يواصل ممارساته القمعية في اطار سياسة الفصل العنصرى ضد شعب ناميبيا الأزل ، ولقد أضعف مجلس الأمن نفسه بتصرفه ذاته .

اننا نجد تناقضا في هذه الحالة : فمجلس الأمن عن طريق تصرف بعض أعضائه الاساسيين يخفق في الاضطلاع بمسؤوليته في الحفاظ على السلم والأمن ، وذلك بالسماح لحق النقض بأن يشل تصرفاته كما أنه بذلك وقف مكتوف اليدين ازاء مذبحه العدالة غير المحتملة التي ترتكب ضد ملايين الشعب الناميبى تحست نير حكم جنوب افريقيا الاستعماري .

وفي ظل هذه الحالة ، نجد ان السلم والأمن ذاتهما أصبحا سرايا .
ويتعين على المجتمع الدولي ، في مواجهة هذه المعضلة ، ألا يتخلى عن مناشدته لمجلس الأمن - وهو الأداة الدولية الوحيدة لصيانة السلم والأمن الدوليين - بل ويجدر تلك المناشدة بأن يفوز بوعده ويعتمد التدابير المناسبة ضد جنوب افريقيا اذا ما رفضت الالتزام بمقرراته .

ونحن مقتنعون بأن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن ترغم جنوب افريقيا على الالتزام بقرارات ومقررات الأمم المتحدة فيما يتعلق باستقلال ناميبيا ، هي أن تفرض عليها جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك حظر الأسلحة والنفط ، والجزاءات الاقتصادية وغيرها من الوسائل المناسبة كما وردت في القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة .

وفي مواجهة ما يبديه نظام بريتوريا من التحدى السافر المستمر ، نعتقد أن تطبيق هذه الجزاءات سيدفعه الى التفاوض مع الأطراف المعنية مباشرة .

وفي هذا السياق ، نشيد بالاستعداد الذى تبديه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) للتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة ومثله الخاص ، وكذلك استعدادها لأن توقع وتحترم اتفاق وقف اطلاق النار مع جنوب افريقيا تنفيذاً لخطة الأمم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا .

ويسعدنا أن نعلم أن بعض الدول الأعضاء والمنظمات والوكالات قامت بعمل مشكور وهو اعتماد عدد من التدابير الاقتصادية وغيرها ضد جنوب افريقيا ونحن نحثها على تكثيف هذه التدابير ونطالب الدول الأخرى والوكالات والمنظمات ، بأن تنضم اليها وتبذل جهوداً مضافاً لتحقيق انهيار نظام الفصل العنصرى ، وانهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا .

وقبل أن أختتم ملاحظاتي ، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادى لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذى انجز - فى ظل القيادة القديرة للسفير لوساكا ممثل زامبيا - الولاية التى عهدت اليه بها الجمعية العامة كما اضطلع بمسؤوليته بجدية ودأب .

ونحن نشي على الجهود التي لا تكل التي بذلها المجلس في تعبئة العمل الدولي المتضافر لتعزيز القضية النامبية وانها احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . كما نعرب عن ثقتنا بأن الأعمال التي يقوم بها المجلس سوف تسهم بشكل فعال في الجهود الرامية الى تعزيز كفاح الشعب النامبي من أجل تقرير المصير والاستقلال .

السيد زروق (الجمهورية العربية الليبية) : اسمحو لي أولا أن أعرب

باسم وفد بلادى عن تعازينا الحارة لشعب كولومبيا وحكومته وللوفد الكولومبي للمحنة التي العت به مؤخرا نتيجة الكارثة الطبيعية والتي تسببت في آف الضحايا .

تعود الجمعية العامة مرة أخرى للنظر في مسألة ناميبيا في الوقت الذى تحتفل فيه شعوب العالم بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) في ١٩٦٠ الذى تضمن اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة .

وكم كانت هذه المناسبة فرصة طيبة لو احتفلنا بتصفية الاستعمار والعنصرية بالترحيب بممثلي أولئك الابطال الذين يناضلون في سبيل تقرير مصير شعوبهم واستقلالها وتحررها كأعضاء في هذه الهيئة الدولية ليسهموا مع غيرهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين .

وكم كان يسعدنا ونحن نحتفل بالذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة ومرور ربع قرن على اعتماد قرار تصفية الاستعمار لو ان اشقاءنا في ناميبيا يحتلون مقعدهم بيننا كممثلين لدولة ناميبيا الافريقية الحرة المستقلة ، بعد أن يكونوا قد تحرروا من الاستعمار والارهاب العنصرى الذى يمارسه نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، ومن استغلال الشركات المتعددة الجنسية التي تعمل على نهب وسلب خيرات شعب ناميبيا .

ان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية تعتبر مسألة ناميبيا واستمرار احتلال نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا من أوليات مشاغلها على الصعيدين

الاقليمي والدولي وتعطيها اهمية قصوى فى سياستها الخارجية انطلاقا من اهداف ومبادئ ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة في تأييد ومساندة الشعوب التي تناضل في سبيل حريتها واستقلالها ورفعت شعار افريقيا للافريقيين . ان الجماهيرية تتابع عن قرب ما يجرى في ناميبيا وجنوب القارة الافريقية ، وانها لتعتبر ان حرية افريقيا كل لا يتجزأ ، وأن مسألة ناميبيا واستقلالها ترتبط بالكرامة الافريقية . وانطلاقا من مواقفها المبدئية والتزامها بالدفاع عن قضية الحرية ، قامت الجماهيرية بالوفاء بكامل الالتزامات المترتبة عليها كدولة افريقية وعملت على تقديم كافة اشكال الدعم والمساندة لنضال سوابو ودول خط المجابهة الافريقية ، وتعتبر نفسها احدى دول العواجهه لنظام الفصل العنصرى ايمانا بوحدة الكفاح والمصير والاهداف المشتركة .

ان نظام الفصل العنصرى الذى يحتل ناميبيا ويمارس الارهاب في السودان الافريقية المجاورة ويواصل سياسة التمييز العنصرى في جنوب افريقيا ، شأنه في ذلك شأن النظام الصهيونى العنصرى في فلسطين المحتلة يواجه الوجود الافريقى ، كما يواجه النظام الصهيونى الوجود العربى ، بأبشع الممارسات والتحديات باقامة كيانات عنصرية عدوانية استعمارية توسعية ، هذان النظامان توحدهما عقيدة عنصرية واحدة وتجمعها اهداف مشتركة هي التنكر لحقوق الانسان وتجاهل قرارات المجتمع الدولى وانكار حق تقرير المصير والاستقلال ، وتكريس واقع الاستغلال والاحتلال المجتمع الدولى وانكار حق تقرير المصير والاستقلال ، وتكريس واقع الاستغلال والاحتلال والهيمنة على مقدرات الشعوب العربية والافريقية ، وان الجماهيرية العربية الليبية تعبر عن قناعتها بأنه ما لم يتم القضاء على هذه الأنظمة العنصرية وتجريدها من طبيعتها العنصرية ونزعتها العدوانية وما لم ينهض المجتمع الدولى باتخاذ تدابير بفرض عقوبات الزامية على النظم العنصرية فان السلم في المنطقة العربية والافريقية والعالم سيكون في خطر ، ومما لا شك فيه ، ان الدعم المادى والمعنوى الذى تقدمه بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الى نظام جنوب افريقيا العنصرى الذى تعتبره حليفا طبيعيا لها وتقيم معه علاقات اساسها الارتباط البناء ، والتعاون القائم في جميع المجالات وخاصة في المجالات العسكرية والنووية بين الكيان الصهيونى العنصرى ونظام بريتوريا العنصرى الرامى الى ارهاب الشعوب الافريقية

والعربية وفرض الاستسلام عليها - قد شجعا نظام بريتوريا على الاستمرار في احتلال ناميبيا رغم كل القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ، كما ساعده على تكريس سياسة الفصل العنصرى واعتدائه على الدول الافريقية المجاورة واستهتاره بارادة المجتمع الدولي .

ويقوم النظام العنصرى في جنوب افريقيا والنظام الصهيونى العنصرى في فلسطين المحتلة بدعم غير محدود من القوى الامبريالية تحت ذرائع مختلفة ، بشن العدوان وقصف المدن والقرى وتشريد المواطنين وقتل المدنيين في تحد صارخ للمجتمع الدولي . ووضح دليل على ذلك ، العدوان الذى شنته قوات النظام العنصرى في جنوب افريقيا على انغولا والعدوان الذى شنه الكيان الصهيونى على تونس مؤخرا .

لقد تسلمت الامم المتحدة مسؤولية معالجة مسألة ناميبيا منذ اربعين سنة ولا اعتقد بأن وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بحاجة الى التذكير بمرور ثمانية عشرة عاما على صدور قرار الجمعية العامة الذى انتهى انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، كما انه ليس بحاجة الى التذكير بأن مجلس الأمن قد اتخذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى اعتمد بموجبه خطة الامم المتحدة باستقلال ناميبيا ، ولا يخفى على احد منا القرارات العديدة التى سبق لمجلس الأمن والجمعية العامة ان اتخذها منذ ١٩٤٦ عند مناقشتها لمسألة ناميبيا ، ورغم كل هذه القرارات فان النظام العنصرى في جنوب افريقيا يستمر في احتلال اقليم ناميبيا واقامة حكومة عميلة متحديا بذلك قرارات مجلس الأمن ولاسيما القرار ٢٦٤ (١٩٦٩) الذى يدعو الى الانسحاب الفورى لقوات بريتوريا من ناميبيا ، وقرارات الجمعية العامة لاسيما القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) الذى انتهى انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا . ورغم عدم شرعية ما يسمى بالحكومة المؤقتة وعدم حصولها على الاعتراف ، الا أن نظام بريتوريا يواصل تحديه لارادة المجتمع الدولي بما يقوم به من مناورات تستهدف تكريس الاحتلال والتنكر للمطالب الوطنىة

المشروعة لشعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو الممثل الحقيقي لهذا الشعب في ضرورة
انهاء الاعتلال والقضاء على الفصل العنصرى وتحقيق الاستقلال والحرية لشعب
ناميبيا الشقيق .

وواضح ، من الوثيقة A/AC.109/826 ان المصالح الاقتصادية للدول الغربية
والولايات المتحدة متمثلة في الشركات المتعددة الجنسية ضليعة في التآمر مع حكومة
الفصل العنصرى بهدف ادامة الاحتلال واستغلال ونهب الموارد الطبيعية لاقليم
ناميبيا .

ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا مستمر في اتخاذ اجراءات انفرادية اعتبرتها الارادة الدولية اجراءات لافية وباطلة و غير شرعية وذلك في قرارات مجلس الأمن المتعددة وخاصة القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) . ويمضي النظام العنصرى في جنوب افريقيا في المحاولات الرامية الى الالتفاف حول خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . الا أن هذه المناورات المرفوضة شكلا وموضوعا لم تعد تنطلي على المجتمع الدولي لأنها تهدف الى تزييف استقلال ناميبيا عن طريق تلك المناورات السياسية والدستورية المخادعة التي ترمي الى استمرار احتلاله واستغلاله لاقليم ناميبيا ، وان كافة المحاولات التي يقوم بها النظام العنصرى في جنوب افريقيا لفرض أمر واقع بديل لخطة الأمم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا وتنفيذ ما يسمى بالحل الداخلي من خلال اقامة الهياكل الصورية المسماة بمجلس الدولة والمؤتمر المتعدد الأطراف وتعزيز وجودها العسكرى في ناميبيا ، ومضاعفة قوتها المحتملة بصورة كبرى ، وتجنيد عدد هائل من المرتزقة وتجنيد النامبيين بالاكراه في جهازها العسكرى ، وتعزيز مواقعها وقدراتها العسكرية في ناميبيا ، واستمرار انكار الاعتراف بسوايو كممثل حقيقي لشعب ناميبيا وانتهاكها لكل الأعراف والمواثيق الدولية واستمرارها في القمع والارهاب ، والتنكر للحقوق الأساسية والانسانية ، كل هذه الأمور توضح بما لا يدع مجالاً للشك أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا يمضي قدما في الالتفاف على ما جاء في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد اطلعنا جميعا على تقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا ، الذى أبلغ فيه مجلس الأمن بعدم احراز أى تقدم في مناقشاته مع حكومة بريتوريا في هذا الصدد . وازاء هذا التعتن من جانب نظام بريتوريا وتجاهله وعدم احترامه لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فان الأمر بات يلح على ضرورة تنفيذ اجراءات المقاطعة الشاملة طبقا للفصل السابع من الميثاق ضد نظام الفصل العنصرى لاجبار نظام بريتوريا على الخضوع لارادة المجتمع الدولي وانهاء احتلاله لناميبيا . ويبدو ان قضية ناميبيا قد وصلت الى منعطف خطير بسبب اساءة استعمال حق الفيتو من قبل

الولايات المتحدة وبريطانيا مما سيشجع النظام العنصرى في جنوب افريقيا على التماذى في تجاهل قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

ان الوقت قد حان انطلاقا من مسؤولية الأمم المتحدة تجاه قضية شعب ناميبيا أن يعمل مجلس الأمن على فرض العقوبات اللازمة وفقا للميثاق خاصة بعد أن تؤكد أن روح المسؤولية العالية التي تظهرها منظمة سوابو كانت تقابل دائما بمزيد من التعنت من قبل النظام العنصرى في جنوب افريقيا والتحجج بمختلف الحجج الواهية كوجود القوات الكوبية في أنغولا بهدف كسب الوقت والابقاء على احتلال ناميبيا ، وجعلها قاعدة للعدوان والتخريب ضد دول المجابهة الافريقية .

ان الجماهيرية العربية الليبية التي تعتبر قضية ناميبيا قضية القارة الافريقية لواقعة بأن شعب ناميبيا بقيادة سوابو سيواصل كفاحه المسلح من أجل التحرير في مواجهة استمرار الاحتلال فير الشرعي لناميبيا من قبل النظام العنصرى في جنوب افريقيا . وستستمر الجماهيرية في تقديم كافة أشكال الدعم السياسي والعسكرى والمادى حتى ينصاع نظام الميز العنصرى لارادة المجتمع الدولي وتتحقق حرية واستقلال ناميبيا .

وأخيرا ، نود أن نشيد بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذى نعتبره السلطة الشرعية الوحيدة المسؤولة عن ادارة اقليم ناميبيا ، لجهوده في متابعة مسألة ناميبيا ، وتوصياته القيمة الواردة في الوثيقة (A/40/24/Part.II) التي يؤيدها وفد بلادى .

السيد علوى (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بادئ ذى بدء

أن أقدم التعازى لوفد كولومبيا وشعب كولومبيا وهما في حالة حداد نتيجة الكارثة الطبيعية التي أدت الى الآلاف من الضحايا . ونيابة عن وفدى أود أن أفتم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى عن تضامننا الكامل مع شعب كولومبيا في مأساته الفظيعة . ولا يمكننا أن نتناول مسألة ناميبيا دون أن نفكر في مصداقية منظماتنا ، التي تتحمل مسؤولية تاريخية خاصة تجاه شعب ناميبيا وتحريره من النظام العنصرى في جنوب افريقيا . والواقع أن الجمعية العامة بقرارها ٢١٤٥ (د-٢١) الصادر بتاريخ ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ وضعت ناميبيا تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ، وبمقتضى القرار ٢٢٤٨ (د-٥) الصادر بتاريخ ١٧ أيار/ مايو ١٩٦٧ أوكلت لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ادارة الاقليم لحين نيله الاستقلال .

ومن ثم فإن الأمم المتحدة تجد نفسها عاجزة منذ ١٩ عاما عن الاضطلاع بمسؤوليتها القانونية والسياسية تجاه ناميبيا ، حيث أن جنوب افريقيا تتحدى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقيم المشتركة للمجتمع الدولي بأسره وترفض الجلاء عن الاقليم الذى تحتله بطريقة فيبر شرعية تماما .

وفي داخل ناميبيا يواصل نظام الأقلية اللجوء الى القتل العشوائي والعنف البوليسي والاعتقال والسجن من أجل ادامة احتلاله للاقليم واستغلاله الشرس لموارده الطبيعية .

والأنكى من ذلك ان جنوب افريقيا تستمر في عسكرة اقليم ناميبيا الذى تستخدمه كقاعدة لاقتراح أعمال زعزعة الاستقرار والعدوان ضد الدول المسالمة في المنطقة .

وعلى الرغم من موافقة جنوب افريقيا على خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فانها لا تبدى أى استعداد لوضع حد لوجودها فيبر الشرعي في الاقليم ، متحدية سلطة الأمم المتحدة وتوافق الآراء الدولي . وفي مواجهة عجز الأمم المتحدة الواضح عن تنفيذ خطة استقلال ناميبيا ، فان شعب ناميبيا على حق تماما في أن يحط السلاح من أجل خوض كفاحه التحررى ضد الدولة الاستعمارية وفي تلقي الدعم المادى والمعنوى اللازم لتحقيق استقلاله .

وأثناء . ٤ سنة من عمر الأمم المتحدة ألقينا مئات الخطب وأصدرنا العديد من النداءات لجنوب افريقيا لكي تضع حدا لاحتلالها فيبر الشرعي لناميبيا وتطبق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى لايزال الأساس الوحيد من أجل التسوية السلمية لمسألة ناميبيا ، ولكن للأسف لم تجد نداءاتنا أى صدى لدى حكومة جنوب افريقيا .

وجنوب افريقيا في سعيها لاختلاق الأعذار الجديدة لتأخير استقلال ناميبيا ، تواصل رفض تطبيق خطة السلم التي تضمنها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) باعتبارها خارجة عن الموضوع تماما ، والواقع أننا لا نرى من جنوب افريقيا سوى المناورات التسوية التي ترمي ببساطة الى رفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

ولكن الى متى سيظل نظام جنوب افريقيا يتحدى المجتمع الدولي ؟ والى متى سيظل ينتهج سياسة الفصل العنصرى والاحتلال غير الشرعي لناميبيا دون عقاب ؟ في ضوء تعنت نظام بريتوريا وازدراءه الصارخ لأقدس مبادئ منطلقتنا ، يصبح تصميم وتضامن المجتمع الدولي أكثر ضرورة وعجالة من أى وقت مضى . لقد آن الأوان للنظر بجدية في فرض عقوبات الزامية وقطع جميع العلاقات التجارية والعسكرية وغيرها من العلاقات التي من المحتمل أن تشجع على الأعمال الطائشة التي يقوم بها النظام العنصرى والاستعمارى . وقد قام مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بعمل يستحق عليه تقديرنا وتشجيعنا . وبالتأكيد أن هذا العمل قد أدى بعدد من البلدان الى المزيد من التأمل في القضية المشروعة لشعب ناميبيا .

أما الأمين العام السيد بيريز دى كوبيار ، فلم يوقف جهوده التي لا تعرف الكلل من أجل تحقيق استقلال ناميبيا ضمن اطار خطة الأمم المتحدة . ويظهر مرة أخرى تقريره الأخير المقدم الى مجلس الأمن بتاريخ ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ تعنت جنوب افريقيا حتى الآن ، حيث أن محادثاته الأخيرة مع ذلك النظام بشأن مستقبل ناميبيا لم تدل على أى تقدم على الاطلاق .

وبطبيعة الحال فاننا نتفق مع التحليل الذى قام به الأمين العام بشأن الحالة السائدة في الجنوب الافريقي ، ولا سيما فيما يتعلق بالنتيجة التي خلص اليها وهي أن : " التأخير المستمر يقوض موثوقية حكومة جنوب افريقيا في وقت يراقب فيه العالم بقلق متزايد ما يحدث في تلك المنطقة من تطورات فاجعة على نحو مطرد " (S/17446 ، ص ٦) .

وحقا أنها لمأساة متزايدة في نهاية القرن العشرين في قارتنا ولا بد للمجتمع الدولي الممثل في الأمم المتحدة أن يعمل على انهاءها فورا والى الأبد . وفي هذه الذكرى الأربعين لمنطلقتنا والتي أيدنا خلالها بالاجماع تعزيز دور الأمم المتحدة وفعاليتها في ميدان صيانة السلم والحفاظ على المبادئ الأساسية لحقوق الانسان والحريات ، فان جهود المجتمع الدولي الرامية الى الاسراع في استقلال ناميبيا

هي اختبار وتجربة ، اختبار لتصميمنا على احترام مقاصد ومبادئ الميثاق وتجربة لولاثنا للقيم الانسانية التي هي تراثنا المشترك .

ان المملكة المغربية تفتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد تأييدها الكامل للشعب الناميبي الشقيق في كفاحه البطولي من أجل تقرير المصير والاستقلال وهذا التأييد بالنسبة لنا هو واجب مقدس ينبع من تاريخ كفاحنا من أجل التحرير ومن مثل السلم والحرية والوئام التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها .

السيد لوهايا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما

لا شك فيه أن الأمم المتحدة لعبت دورا بناءً وحاسماً في مجال انهاء الاستعمار . وخلال المناقشة العامة في هذه الدورة أكدت جميع الوفود التي تطرقت الى مسألة انهاء الاستعمار هذا الهدف . وقد تردد أيضاً هذا الموقف الواضح في الاحتفال بالذكرى الأربعين للأمم المتحدة في شهر تشرين الأول / أكتوبر من هذا العام . ولا يحتاج المرء الى أن يبحث خارج نطاق الأمم المتحدة عن دليل آخر على هذا ، فقد أصبحت الأمم المتحدة أقرب ما تكون من هدفها النهائي وهو تمشيل العالم كله .

الا أن مسألة حرية ناميبيا لا تزال تواجه نفس الأوضاع المؤلمة . ويبدو أن الأمل في التوصل الى حل مقبول ما زال بعيد المنال كما كان دائما ، في حين أن الحالة المتفجرة السائدة في الجنوب الافريقي لا تزال تشكل أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين . ان مسألة ناميبيا ما برحت تبحث في الأمم المتحدة منذ انشائها ، كذلك مرت خمس وعشرون سنة منذ اعتمدت الجمعية العامة اعلان عام ١٩٦٠ التاريخي المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وما برحت ناميبيا تخضع لاحتلال نظام جنوب افريقيا العنصرى الذى يواصل شن أعماله العدوانية على الدول المجاورة بهدف تخويفها لقبول الحالة الراهنة . وما يبعث على الحزن أنه يبدو أن بعض أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة بشكل عام قد استسلموا للنظام العنصرى ، وان وفدى يشعر بخيبة الأمل لأن المجلس لم يتمكن يوم الجمعة ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ من اعتماد مشروع القرار S/17633 الذى كان يمكن أن يمنح الشعب الناميبي الدعم الذى هو في أمس الحاجة اليه .

ومن بين جميع الحالات الاستعمارية القائمة في العالم اليوم لا توجد حالة كرهية وتستعصي على التسوية السلمية أكثر من مشكلة ناميبيا . وبعد ٢٥ عاما من اعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لاتزال ناميبيا ترزح تحت الحكم البغيض لنظام جنوب افريقيا العنصرى . وبعد تسعة عشر عاما من وضع ناميبيا تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة نجد أن جنوب افريقيا تواصل تحدى سلطة الهيئة العالمية دون عقاب . وبعد احد عشر عاما من سن المرسوم رقم ١ من أجل حماية الموارد الطبيعية لناميبيا لاتزال جنوب افريقيا وبعض الشركات عبر الوطنية تقوم باغتصاب موارد ناميبيا .

أجل أن بابوا غينيا الجديدة تعرف أن مسألة ناميبيا مسألة معقدة . وتعرف أيضا أن جنوب افريقيا ما فتئت تمثل عدوا لدودا لا يلين . بيد أن بابوا غينيا الجديدة تعتقد أيضا بأنه لا يمكن أن تكون هناك حالة معقدة دائما أو طريق سدود دائما اذا تقيدت جميع الدول الأعضاء دون استثناء بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأوفت بالالتزامات المنصوص عليها بموجب الميثاق .

ولا نستطيع أن نفهم لماذا لم تتمكن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حتى الآن من ارغام جنوب افريقيا على منح ناميبيا حقها في تقرير المصير والاستقلال . ألم يتعرض الشعب النامبي للمعاناة بما فيه الكفاية ؟ ألم يبرهن على صبره ومدى تحمله ورباطة جأشه بما فيه الكفاية ؟ ألم يظهر استعداداه الحقيقي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون شروط مسبقة ؟

لقد جادلت كثيرا بعض الدول التي لديها قدرة كبيرة على التأثير في الاحداث في جنوب افريقيا بأن الجزاءات ليست أفضل طريقة لتناول المشكلة بل " الارتباط البناء " من شأنه أن يشكل تغييرا ايجابيا في سياسة جنوب افريقيا الا أن وفدى يرى أن كون جنوب افريقيا لم تعدل رغم تلك السياسات من موقفها هو أفضل دليل على أن " الارتباط البناء " يساعد نظام بريتوريا لأنه يعارض احداث تغيير ايجابي في جنوب افريقيا . ونعتقد أن الوقت قد حان الآن لكي تكف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن تأييد " الارتباط البناء " وأن تتوفر لديها الجرأة لاستبدال تلك السياسة بسياسة " فك الارتباط البناء " .

(السيد لوهايا ، بابوا
غينيا الجديدة)

وفي هذا الصدد ، نود الاشارة الى أن اتفاق الكومنولث بشأن جنوب افريقيا المعتمد مؤخرا في الاجتماع الذي عقد في جزر البهاما يوفر بعض البدايات السليمة التي تناسب مختلف الأطراف .

ومن دواعي فخري أن بابوا غينيا الجديدة لا تقيم أية علاقات البتة مع جنوب افريقيا . ونحن نؤمن ايمانا راسخا بأن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يوقر أفضل خطة لاستقلال ناميبيا ومن ثم فاننا نضم صوتنا الى الآخرين مطالبين بتنفيذها فورا وتشعر أيضا بابوا غينيا بقلق بالغ ازاء ما تعتمد اليه بعض وسائط الاعلام العالمية من تصوير كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال على أنه "أنشطة ارهابية" وتصمم المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب بأنها "جماعة ارهابية" وما يضاعف من قلقنا أن الدول الأعضاء التي تلجأ وسائط اعلامها الى تلك التحريفات تتغاضى فيما يبدو عن ذلك المسلك . ونحن نرى أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقع عليها مسؤولية ضبط سلوك ممثلي وسائطها الاعلامية في الحدود التي تسمح بها ممارساتها الديمقراطية السياسية

ومع مراعاة الحدود العالية التي ينبغي للأمم المتحدة وهيئاتها العمل في نطاقها ، دعونا الأمم المتحدة ، من خلال لجنة ال ٢٤ الخاصة ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ومكتب المفوض السامي لناميبيا وادارة الاعلام التابعة للأمم المتحدة وكل من يعنيه الأمر أن تكشف جهودها لشن حملة اعلامية مضادة لتصحيح تلك التحريفات الخطيرة ، بيد أن ما لقيته تلك الدعوة من تأييد لم يترجم الى اجراءات ملموسة .

ان حكومة بابوا غينيا الجديدة ترفض محاولة جنوب افريقيا الأخيرة الرامية الى فرض ما يسمى بالتسوية الداخلية ، وتؤكد أن الحل العادل والشامل لن يتحقق الا بسرعة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونود أن نذكر مرة أخرى بقرار مجلس الأمن ٥٣٩ (١٩٨٣) الذي يبطل كل المسائل الدخيلة والتي لا صلة بها بالموضوع مثل ربط انسحاب القوات الكوبية باستقلال ناميبيا .

(السيد لوهايا ، بابوا
غينيا الجديدة)

وتعمن جنوب افريقيا في رفض وازدراء قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها بغية ادامة احتلالها غير الشرعي لاقليم ناميبيا . وتتمادى جنوب افريقيا في سياساتها القمعية واللاأنسانية رغما عن ارادة شعب ناميبيا ، ونحن ندين احتجاز المعتقلين السياسيين دون سند قانوني وفرض التجنيد الاجبارى على الناميبيين ليقاتلوا أشقاءهم وشقيقاتهم . وتواصل الحكومة العنصرية استغلال شعب هذا الاقليم وموارده المعدنية الوفيرة وغيرها من الموارد ، وما يبعث على الأسف بوجه خاص أن بعض الدول الأعضاء الواسعة النفوذ تتعاون مع نظام الفصل العنصرى في نهب اقتصاد ناميبيا . فهذا التواطؤ لا يمكن أن تكون له نتيجة سوى زيادة تعنت جنوب افريقيا . ومن ثم فاننا نكرر مناشدتنا لتلك الدول أن تكف فورا عن التعامل مع حكومة جنوب افريقيا العنصرية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية .

ان تعاظم الوجود العسكرى لجنوب افريقيا ، وتزايد عطياتها العسكرية فسي ناميبيا ، فضلا عن استخدام الاقليم كقاعدة لشن العدوان ، كلها أمور تشكل تهديدا مباشرا وخطيرا لسيادة دول خط المواجهة المجاورة وسلامتها الاقليمية ، ونحن نؤيد اقامة حوار بشأن المسائل المتصلة بالأمن بين الدول المعنية ، بغية تخفيف حدة التوتر في المنطقة .

وأود أن اغتنم هذه الفرصة كي أؤكد مساندة بابوا غينيا الجديدة لشعب ناميبيا في كفاحه العادل تحت القيادة القديرة لسوابو ، مثله الوحيد والأصيل ، ونشني على ما تتحلى به سوابو من روح بناءة ونشيد بتعاونها المستمر مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

ويعرب وفدى عن تقديره للأمين العام لجهوده الدائبة الرامية الى حسم مسألة ناميبيا نهائيا . ونود أن نعرب عن تأييدنا وشكرنا للجنة الخاصة المعنية بانتهاء الاستعمار لما أعدته من تقارير واتخذته من قرارات حتى الآن . ونشيد بوجه خاص بعمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة القائمة على ادارة الاقليم ، كما نؤيد تقريره وتوصياته الواردة في الوثيقة A/40/24 (الجزء الثاني ، الفصل الأول) .

وختاما ، يكرر وفدى مطالبته بانسحاب جنوب افريقيا غير المشروط من اقليم ناميبيا ، ويؤكد أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يوفر خطة شاملة لاستقلال ناميبيا . ونحث مجلس الأمن على امعان النظر في اتخاذ الاجراء المنطقي وهو فرض عقوبات الزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق وحسبما ينص ، بوضوح ، قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) ، فاستقلال ناميبيا أمر لا مفر منه ولا يمكن تأخيره أكثر من ذلك . ونحث جميع الأطراف المعنية على أن تتوخى روحا بناءة وتناهر في جهودها الرامية الى بلوغ ذلك الهدف . وتقع على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية العمل بشكل حاسم ومتسق لتحقيق المطامح المشروعة للشعب الناميبي .

السيد عثمان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في هذه الدورة للجمعية العامة حيث تمثل في الازهان المعالم البارزة في تاريخ الأمم المتحدة ، تثير مسألة ناميبيا بعض الذكريات المحزنة .

أشرنا في العام الماضي الى أن ناميبيا وشعبها يبرزحان منذ قرن من الزمان تحت وطأة القهر الاستعماري أما العام المقبل فيوافق الذكرى العشرين لانتهاء الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . وقد انقضت حتى الآن سبع سنوات منذ أن اعتمد مجلس الأمن خطة نهائية لاستقلال ناميبيا .

ولا حاجة بي للخوض في التفاصيل التاريخية لهاتين المناسبتين . فهي معروفة لنا جميعا . بيد أنه يجدر بي أن أكرر استنكار حكومتي لاستمرار احتلال ناميبيا غير الشرعي وما يتعرض له شعبها من اضطهاد عنصري ، وادانتها للحرب الضارية التي تشنها جنوب افريقيا على قوى التحرير في شعب ناميبيا .

والصومال بوصفها دولة افريقية نالت استقلالها منذ خمسة وعشرين عاما تحت رعاية الأمم المتحدة ، تشعر باحباط شديد من جراء بقاء ناميبيا تحت نير الحكم الاستعماري بالرغم من اضطلاع الأمم المتحدة بالمسؤولية المباشرة عن استقلالها .

ومن الصعب أيضا قبول مأزق ناميبيا نظرا لأنه ما من قضية سياسية طرحت على الأمم المتحدة حصلت على توافق آراء دولي واضح ، أو حكمتها توجيهات أكثر تحديدا لمجلس الأمن ، بقدر ما حصلت عليه قضية تحقيق استقلال ناميبيا .

والأسباب المؤدية لتلك الحالة المؤسفة واضحة . فقد اتسم تاريخ المفاوضات مع جنوب افريقيا حول ناميبيا -- وهو تاريخ يمتد طوال حياة الأمم المتحدة . بالمناسبات التسوية أو التصلب التام وكذلك بالاستجابة غير الفعالة من جانب مجلس الأمن تجاه جنوب افريقيا . بل أصبح من الواضح بصورة جلية أن الأمم المتحدة كانت خلال السنوات السبع الأخيرة عرضة للعبة مهيئة ، لعبة القط والفأر ، من قبل جنوب افريقيا ، وقد أذعن الأمم المتحدة بسلبية لتلك اللعبة .

والدول الافريقية لم تساورها أية أوها ماطلاقا عن نوايا جنوب افريقيا بالنسبة لناميبيا ، ولكنها تماشت مع المبادرات الدبلوماسية للأمم الغربية على أمل أن يكون لنفوذ تلك الأمم أثره . ولكن سرعان ما تبدد ذلك الأمل ، فقد شاهد المجتمع الدولي توقف المحادثات والمفاوضات مرارا وتكرارا بسبب سوء نوايا جنوب افريقيا . وينبغي الآن اعتماد نهج واقعي بشأن مأزق ناميبيا .

وهناك عامل رئيسي في ذلك المأزق هو فشل مجلس الأمن في تنفيذ تحذيراته بأنه سيتخذ اجراء ضد جنوب افريقيا لعدم امتثالها للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهو القرار الذي يعتبر الأساس الوحيد الشرعي والصحيح لتحقيق استقلال ناميبيا . وكل مرة فشلت فيها مجلس الأمن في فرض تدابير اجبارية بموجب الفصل السابع من الميثاق قد أتاححت المزيد من التشجيع لنظام بريتوريا على المضي في طريقه المتصلب .

ونظرا لما يسود الجنوب الافريقي حاليا من اضطراب وعنف ، ونظرا لتاريخ قضية ناميبيا ، يؤسفنا بصورة عميقة أنه في الاسبوع الماضي في مجلس الأمن رفض قرار يدعو الى اتخاذ عقوبات الزامية انتقائية ضد جنوب افريقيا نتيجة ممارسة حق النقض . فقد كانت العقوبات المقترحة مجرد تطوير بسيط لقرارات سابقة متعلقة بالحظر المفروض على الأسلحة ، وللعقوبات التي اعتمدها طوعيا الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاقتصادي الاوروبي

والبلدان الاسكندنافية . ولكن كان من النتائج الايجابية التي أسفرت عنها المناقشة التي دارت في مجلس الأمن أنها بينت أن ثمة اعترافا واسع النطاق بين البلدان المتقدمة على ضرورة اتخاذ اجراء قوى . بيد أن استخدام حق النقض بغية منع تلك الاستجابة المحدودة لما تقوم به جنوب افريقيا من انتهاكات مستمرة للقانون الدولي ، لن يؤدي الا الى توفير الارتياح والدعم لنظام بريتوريا .

ويدعى في كثير من الأحيان أن العقوبات لن تلحق الضرر الا بالشعب المضطهد في ناميبيا وجنوب افريقيا وشعوب دول خط المواجهة . ولكن من الواضح اليوم أكثر من أى وقت مضى أن تكلفة العقوبات قياسا بالمساق المحتملة لتلك الشعوب ستكون أرخص من شن أعمال العنف والتخريب والعدوان العسكرى المتفشية في الجنوب الافريقي . وعلاوة على ذلك ، أعلن جميع زعماء الأغلبية المضطهدة في ناميبيا وجنوب افريقيا ودول خط المواجهة أن العقوبات أقل شرا ، وأنهم على استعداد لتقديم التضحيات المترتبة عليها . وهم يتطلعون الى المجتمع الدولي من أجل اتخاذ عمل حاسم تأييدا لتحررهم .

كما سبقت أيضا حجج بأن العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا ستكون دون جدوى . وهذا غير صحيح . فما من أحد يساوره شك اليوم في أن الضغوط الاقتصادية والمالية الخارجية قد أسهمت بصورة قوية في تغيير موقف رجال الأعمال في جنوب افريقيا . فالموقف الذي اتخذ بشأن الزعماء المنفيين للمؤتمر الوطني الافريقي ومحاولات اقناع نظام جنوب افريقيا باتخاذ خطوات لانها الفصل العنصرى ، توضح حساسية بالغة لمجرد التهديد بأن العقوبات ستفرض بصورة صارمة . ان حركة انها الاستثمار والعقوبات المحدودة والمحددة في الوقت نفسه التي فرضها بعض الشركاء التجاريين لجنوب افريقيا قد جعلت امكانية فرض العقوبات الشاملة تبدو حقيقية للمرة الاولى . وبالتالي ، شاهدنا تطورات كان لا يمكن تصورها منذ فترة قصيرة . ونعتقد أن الحجة القائلة بأن العقوبات ستكون فاشلة قد فقدت مصداقيتها في الساحة الدولية الى حد كبير .

وخلال السنوات السبع الماضية فان آمال الشعب الناميبى وقيادته الشرعية الممثلة في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) من أجل الانتقال السلمي والمنظم

من الحكم الاستعماري الى وضع الاستقلال قد تراجعت بصورة مطردة . وبينما هم على استعداد لمواصلة كفاحهم المسلح المشروع ، فان مصالحهم ومصالح السلم والأمن الدوليين تتطلب عملية سلمية . وقد دعت الصومال يوما الى تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا بما في ذلك الحظر النفطي باعتبارها الطريق الوحيد لاجراء سلمي قـــد تترتب عليه نتائج معدرة . وهذا الاجراء مطلوب نظرا لأن السلم والأمن الدوليين يتعرضان لخطر شديد نتيجة لعدوان جنوب افريقيا على الشعب الناميبي وعلى الدول المجاورة وكذلك نتيجة للعواقب الوخيمة لسياسات الفصل العنصري التي أدينت عالميا بوصفها جريمة ضد البشرية .

وكما نعلم جميعا تستمر دون هوادة أعمال القتل والعنف الوحشي والطرود والسجن للأفراد ممن يرغبون في مجرد التحرر من القمع العنصري في جنوب افريقيا وناميبيا . ومن حق شعب ناميبيا والدول الأعضاء في المنظمة العالمية أن تتساءل الى أى مدى ستطوّل المهزلة السخيفة لكائد جنوب افريقيا والى متى سيستمر مجلس الأمن غير قادر على اتخاذ اجراء .

ان المحاولة الأخيرة لجنوب افريقيا لخداع المجتمع العالمي قد حددت توقعاتها لتتوافق مع المناقشة الأخيرة التي دارت حول ناميبيا في مجلس الأمن . بيد انني على ثقة أنه ما من أحد سيخضع بمحاولة ايجاد وضع دولي للحكومة العميلة التي رفض مجلس الأمن صلاحيتها . وزاد هذا التطور ضعفا نتيجة لاستمرار جنوب افريقيا في اصدارها على رباط استقلال ناميبيا بقضايا خارجية لا صلة لها به .

لقد عانى شعب ناميبيا بما فيه الكفاية . وأهينت الأمم المتحدة بما فيه الكفاية . وعلى مجلس الأمن مسؤولية خطيرة تتمثل في تنفيذ الوعد الذي كرره مرارا وفشل في تنفيذه مرارا . وقد آن الأوان لأن يعتمد أشد الأساليب من أجل التنفيذ السلمي للتدابير الممكنة وفقا للميثاق ، وأن يضع حدا لاحتلال جنوب افريقيا القمعي وغير المشروع لناميبيا . ونأمل أن الارادة السياسية للقيام بتلك المسؤولية ستتواجد .

اننا نؤيد تأييدا تاما القضية المشروعة لشعب ناميبيا الباسل ونؤكد مجددا حقه
الثابت في الحصول على الحرية وتحقيق العدل . واننا في الجمعية العامة لن نتردد في
واجبنا المقدس أو نتهرب من مسؤولياتنا في تقديم المساعدة الفعالة الى شعب ناميبيا
المضطهد حتى يحقق هدفه النبيل في الحرية والاستقلال والشرف والكرامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٣